

أثر جودة المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية دراسة اختبارية

دكتور

السيد أحمد محمود فودة

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

دكتور

مصطفى السيد مصطفى علي الإسدوي

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

الملخص :

استهدف البحث اختبار أثر جودة المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف، لعينة مكونة من (٦١) شركة مصرية تنتمي إلى (١٠) قطاعات اقتصادية مختلفة خلال السلسلة الزمنية الممتدة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٦ وذلك بإجمالي عدد مشاهدات قدره (٩٥٨) مشاهدة. وقد اعتمد الباحثان على استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Model) في اختبار أثر جودة المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف. وتضمن نموذج الانحدار ثلاثة متغيرات مستقلة كمقاييس إجرائية لجودة المراجعة وهم (حجم مكتب المراجعة، التخصص القطاعي للمراجع، المراجعة المشتركة)، بالإضافة إلى أربعة متغيرات ضابطة هم (التدفقات النقدية الحرة، عدد سنوات تولي المدير التنفيذي، كثافة الأصول، حجم الشركة)، بينما يعبر المتغير التابع في نموذج الانحدار عن السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل. وتشير نتائج البحث إلى وجود أثر سلبي ومعنوي بين حجم مكتب المراجعة والسلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل (عند مستوى ٥%)، كما تشير النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للمراجعة المشتركة على السلوك غير

المتماثل للتكاليف لمصروفات التشغيل (عند مستوى ١٠%) ، بالإضافة إلى عدم وجود أثر معنوي للتخصص القطاعي للمراجع على السلوك غير المتماثل للتكاليف. الكلمات الدالة: جودة المراجعة، حجم مكتب المراجعة، التخصص القطاعي للمراجع، المراجعة المشتركة، السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل.

Abstract :

This research aimed to examine the effect of audit quality on asymmetric cost behavior, using a sample of (61) companies listed in the Egyptian Stock Exchange belonged to (10) different economic sectors, with a total of (958) observations during the period from 1999 to 2016. The researchers depended on multiple linear regression model in examining this effect, the model included three independent variables as proxies for measuring audit quality (auditor size, auditor specialization, joint auditing), in addition to four controlling variables (free cash flow "FCF", CEO tenure, assets density, firm size). However, the dependent variable was asymmetric cost behavior of operation expenses. The results indicated that there was a negative and significant impact of auditor size on asymmetric cost behavior of operation expenses at (5%), as well as a positive and significant impact of joint auditing on asymmetric cost behavior of operation expenses at (10%), and there is no significant impact of auditor specialization on asymmetric cost behavior of operation expenses.

Keywords: Audit Quality, Auditor Size, Auditor Specialization, Joint Auditing, Asymmetric Cost Behavior of Operation Expenses.

المقدمة ومشكلة البحث :

يعتبر سلوك التكاليف أحد الركائز الأساسية لبناء نظام المعلومات الإدارية، باعتباره أداة للتفرقة بين التكلفة الملائمة وغير الملائمة للقرارات الإدارية. لذا تسعى الشركات إلى تبني نظام معلومات إدارية يتسم بالكفاءة لاستغلال موارد المنشأة أفضل استغلال ممكن (منطاش، ٢٠١٥). وقد يتأثر سلوك التكاليف بالعوامل الداخلية للشركة (كثافة الأصول، كثافة العمالة، نوع الصناعة)، العوامل الخارجية (الظروف الاقتصادية، الظروف السياسية، درجة المنافسة، التشريعات القانونية الخاصة بالعمال)، بالإضافة إلى سلوك المدراء وتوقعاتهم بشأن الطلب المستقبلي على منتجات الشركة (جاب الله، ٢٠١٩). وبالتالي فإن الفهم الصحيح لسلوك التكاليف له أهمية كبيرة في صناعة القرارات الإدارية، من خلال تحسين جودة محتوى ومخرجات نظام المحاسبة الإدارية، إذ أن معظم قرارات المدراء تؤثر بشكل أو بآخر على التكاليف التي تتحملها الشركة، وبالنتيجة على أرباحها وقيمتها السوقية (محمد، ٢٠٢٠).

ويقصد بالسلوك غير المتماثل للتكاليف، أن الانخفاض الذي يحدث للتكاليف عند انخفاض كمية الإنتاج والمبيعات بنسبة معينة يكون أقل من الزيادة التي تحدث للتكاليف عند زيادة كمية الإنتاج والمبيعات بنفس النسبة. وانطلاقاً من صعوبة تحديد ما إذا كان هذا الانخفاض مؤقت أم سوف يستمر لفترة طويلة، فقد يقوم المدراء بالاحتفاظ ببعض الموارد غير المستغلة لحين تحسن الطلب على مبيعات الشركة (Tang, 2020). فعلى الرغم من أن كمية الإنتاج والمبيعات تعتبر المحرك الأساسي لمعظم عناصر التكاليف، إلا أن العديد من عناصر التكاليف تتأثر بالسلوك الإداري والسياسة العامة للشركة في فترات انخفاض الطلب على المبيعات (الطار، ٢٠١١؛ فليح، ٢٠١٤).

وفي الأونة الأخيرة أوضحت العديد من الأدلة البحثية (Ibrahim and (Ezat, 2017; Banker et al., 2014) أن هناك بعض عناصر التكاليف التي تظهر استجابة غير متماثلة تجاه التغير في مستوى النشاط سواء صعوداً أو هبوطاً، والتي يكون من الصعب التخلص منها بمجرد حدوث انخفاض في مستوى

النشاط، ومن أمثلة هذه التكاليف: المصروفات البيعية والعمومية والإدارية، مصروفات التشغيل، وتكاليف البحوث والتطوير.

وتشير دراسة (Cohen et al., 2017) إلى أن رغبة المدراء في بناء الإمبراطورية الإدارية أو ما يعرف بالاستهلاك المظهري الزائد (Over Consumption) قد تدفعهم نحو تضخيم حجم شركاتهم بما قد يجاوز حجمها الأمثل، والاحتفاظ بالموارد العاطلة غير المستخدمة لزيادة منافعهم الشخصية. وأضافت دراسة (Holzhacker et al., 2015) أن قرارات المدراء بتعديل الموارد أو الاحتفاظ بها تتأثر بالحوافز الإدارية والتوقعات الفردية فيما يتعلق بالطلب في المستقبل وتأثير التغيرات البيئية والاجتماعية على مخاطر التشغيل والإنتاج الحالي والمستقبلي، بالإضافة إلى مستوى المرونة لدى المدراء في التعامل مع التغيرات الاقتصادية. وبالتالي، يمكن للمدراء اتخاذ قرارات من شأنها أن تخفض من الموارد العاطلة غير المستخدمة أو تحافظ عليها، أو اتخاذ قرارات لتخفيض تكاليف البحوث والتطوير بشركاتهم وذلك من أجل تحقيق الأرباح أو خدمة مصالحهم الذاتية، بما قد يؤدي إلى زيادة السلوك غير المتماثل للتكاليف (Zhang, 2015). إذ يمكن القول أن عدم كفاءة المدراء في استغلال الموارد المتاحة للشركة تعتبر أحد المشكلات الرئيسية لنظرية الوكالة، والتي قد يترتب عليها تعطيل وإهدار أصول الشركة من أجل تعظيم مصالح المدراء على حساب الملاك.

كما أوضحت دراسة (Choi et al., 2019) أن المدراء الذين يأملون في جني الأرباح في المستقبل يقومون بالحفاظ على مواردهم، لذلك عندما تنخفض مبيعات الشركة لا يقوم المدراء بتخفيض التكلفة بشكل متناسب. بالإضافة إلى أن التوقعات الإيجابية للمدير بشأن حالة الشركة المستقبلية لها تأثير على سلوك التكلفة غير المتماثل، مما يعني أنه عندما يكون لدى المدير توقعات إيجابية تجاه الزيادة في المبيعات في المستقبل فإن هذا قد يعمل على الاحتفاظ بالتكاليف، في حين أن التوقعات السلبية للمدير تجاه تقلبات المبيعات قد تؤدي إلى مزيد من التماثل في سلوك التكلفة (محمد، ٢٠٢٠). ويشير (Kuang et al., 2015) إلى أن السلوك غير المتماثل

للتكاليف يكون أكبر عندما يتم إدارة الشركات من قبل مدراء تنفيذيين يتمتعون بثقة مفرطة تدفعهم نحو التفاؤل بخصوص الطلب المستقبلي على منتجات الشركة وضرورة الاحتفاظ بالموارد. ويرى (Chen et al., 2012) أن مشكلة الاستهلاك المظهري الزائد تعتبر أهم مشكلات الوكالة تأثيراً على سلوك التكاليف، وأن آليات حوكمة الشركات القوية بما في ذلك جودة المراجعة الخارجية يمكنها أن تحد من سلوك المدراء الانتهازي عند اتخاذ قرار الاحتفاظ بالموارد العاطلة أو التخلص منها استجابة للتغيرات في الطلب على منتجات الشركة.

وعندما حاول (Jun and Liang, 2014) معرفة ما إذا كانت آليات حوكمة الشركات يمكنها أن تؤثر على سلوك التكاليف من خلال تقييد حافز المصلحة الذاتية للمدراء، لوحظ أن الشركات ذات المستوى الأعلى في تطبيق حوكمة الشركات يمكنها أن تحد من حوافز المصلحة الذاتية للمدراء بما يؤدي إلى انخفاض السلوك غير المتماثل للتكاليف، أما في الشركات ذات المستوى المنخفض لتطبيق حوكمة الشركات قد تكون حوافز المصلحة الذاتية للمدراء واضحة مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى السلوك غير المتماثل للتكاليف. وهو ما يدعم وجهة النظر التي ترجح أهمية حوكمة الشركات وجودة المراجعة الخارجية في التخفيف من مشكلات الوكالة من خلال تقييد حوافز المصلحة الذاتية للمدراء وتعزيز مراقبة التكاليف من أجل تعزيز قيمة الشركة. ويشير (Kim, 2019) إلى أن السلوك غير المتماثل للتكاليف يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على تأخر إصدار تقرير المراجع، نظراً لأن السلوك غير المتماثل للتكاليف عادة ما يرتبط بتفاقم مشكلة الاستهلاك المظهري للمدراء بما يتطلب مزيد من الوقت والجهد من قبل المراجعين لإبداء رأي دقيق عن موضوعية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية. ويرجح (Louis et al., 2020) ضرورة قيام المراجعين بالفحص الجيد لسلوك التكاليف وأخذ ذلك في اعتبارهم عند تقدير خطر المراجعة، وتحديد المخاطر التي تنتج عن السلوك غير المتماثل للتكاليف على الأداء المالي واحتمالية تحقيق الشركة خسائر مستقبلية أو تعرضها لاضطرابات مالية. إذ أن فهم المراجعون للتغيرات التي تحدث للتكاليف نتيجة التغيرات في حجم الإنتاج والمبيعات قد

غير المتماثل للتكاليف في اتجاه التخلص من التكاليف غير المستغلة
(Abdi and Abdi, 2017; Linggardjaja, 2020).

لذا يحاول الباحثان من خلال البحث الحالي اختبار أثر جودة المراجعة الخارجية على السلوك غير المتماثل للتكاليف نظراً لعدم توفر القدر الكافي من الاهتمام من قبل الباحثين في البيئة المصرية – في حدود علم الباحثان – ومحاولة تفسير أسباب التضارب في نتائج الدراسات السابقة، من خلال الإجابة على التساؤل البحثي التالي:

هل يوجد أثر لجودة المراجعة الخارجية على السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية ؟.

هدف البحث :

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي إلى اختبار أثر جودة المراجعة الخارجية على السلوك غير المتماثل للتكاليف في البيئة المصرية. ويمكن اشتقاق عدة أهداف فرعية من الهدف الرئيسي للبحث بحيث تتضمن، اختبار أثر حجم مكتب المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف، يلي ذلك اختبار أثر التخصص القطاعي للمراجع على السلوك غير المتماثل للتكاليف، ثم اختبار أثر المراجعة المشتركة على السلوك غير المتماثل للتكاليف، وأخيراً تفسير أسباب التضارب في نتائج الدراسات السابقة.

أهمية البحث:

ترجع أهمية هذا البحث إلى عدة اعتبارات من أهمها، اختبار أثر جودة المراجعة الخارجية على السلوك غير المتماثل للتكاليف في شركات المساهمة المصرية، في ظل ندرة الدراسات السابقة الخاصة بهذا الموضوع في البيئة المصرية، من خلال اختبار أثر كلٍ من حجم مكتب المراجعة، التخصص القطاعي للمراجع، والمراجعة المشتركة على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل. كما تعد نتائج

البحث الحالي امتداد إلى نتائج الأدبيات المحاسبية الخاصة بكلٍ من جودة المراجعة الخارجية والسلوك غير المتماثل للتكاليف.

حدود البحث :

تم استبعاد الشركات التي تنتمي إلى قطاعي البنوك والخدمات المالية بسبب طبيعة النشاط ومتطلبات التقارير المالية الخاصة بهما. كما تم استبعاد الشركات التي تنتمي إلى (٥) قطاعات اقتصادية (قطاع المرافق، قطاع الغاز والبتروول، قطاع التكنولوجيا، قطاع الاتصالات، وقطاع السياحة والترفيه) لعدم توافر كافة البيانات لها خلال فترة تطبيق البحث.

خطة البحث :

لتحقيق هدف البحث، يتم استكمال البحث على النحو التالي:

القسم الثاني: جودة المراجعة (خلفية نظرية)

القسم الثالث: العوامل المؤثرة على السلوك غير المتماثل للتكاليف.

القسم الرابع: الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.

القسم الخامس: تصميم البحث.

القسم السادس: تحليل النتائج.

القسم السابع: خلاصة البحث والدراسات المستقبلية.

القسم الثاني: جودة المراجعة (خلفية نظرية)

يستهدف هذا القسم استعراض الخلفية النظرية حول جودة المراجعة وذلك من خلال إلقاء الضوء على النقاط التالية:

أولاً: المقاييس الإجرائية لجودة المراجعة

يقصد بجودة المراجعة قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية في التقارير المالية لعميل المراجعة والإفصاح عن تلك الأخطاء إن وجدت لأصحاب المصالح بالشركة من خلال تقريره (Behn et al., 2008). ونظراً

لصعوبة تحديد ما إذا كانت عملية المراجعة الخارجية قد اتسمت بالجودة من عدمه، فإن الدراسات السابقة في هذا الإطار قد اعتمدت في قياس جودة المراجعة على مجموعة من المؤشرات التي يستدل من خلالها على جودة المراجعة، مثل حجم مكتب المراجعة، التخصص القطاعي للمراجع، والمراجعة المشتركة. ويعتبر حجم مكتب المراجعة أحد أكثر هذه المؤشرات استخداماً من قبل الدراسات السابقة. وقد بحثت دراسة (Gunn and Michas, 2018) في العلاقة بين جودة المراجعة وخبرة مكاتب المراجعة، باستخدام عينة من فروع مكاتب المراجعة التابعة لمكاتب المراجعة متعددة الجنسيات والتي يقع مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى أن جودة المراجعة تكون أقوى عندما يمتلك المراجع خبرة في إجراء عمليات مراجعة مع مكاتب المراجعة متعددة الجنسيات، أو يمتلك خبرة معينة في الدولة التي يقع فيها فرع مكتب المراجعة، أو يمتلك كلا النوعين من الخبرة. وباستخدام عينة من مكاتب المراجعة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٥، اهتمت دراسة (Choi et al., 2010) باختبار ما إذا كان حجم مكتب المراجعة يعد من العوامل المؤثرة والمحددة لجودة عملية المراجعة أم لا، وتم قياس جودة المراجعة من خلال الاستحقاقات الاختيارية، كما تم قياس حجم مكتب المراجعة من خلال عدد عملاء المراجعة في كل مكتب وإجمالي أتعاب المراجعة التي يحصل عليها كل مكتب. وأوضحت الدراسة أن حجم مكتب المراجعة يؤثر بشكل إيجابي على جودة المراجعة وأتعاب المراجعة، وأن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تقدم خدمات مراجعة عالية الجودة مقارنة بمكاتب المراجعة صغيرة الحجم. وبفحص عينة من (٦٥٦٨) مشاهدة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٥ توصلت دراسة (Francis and Yu, 2009) إلى أن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم (Big 4) توفر مراجعة عالية الجودة، بحيث يكون رأي المراجع بخصوص قدرة الشركة على الاستمرار أكثر موضوعية وتكون التقارير المالية التي تم مراجعتها أقل عرضة لتطبيق ممارسات إدارة أرباح.

كما يعتبر التخصص القطاعي للمراجع من الأمور الهامة لتحقيق جودة عملية المراجعة، إذ من شأن تخصص المراجع في مراجعة شركات قطاع بعينه أن يجعله يتقن المعرفة الفنية بطبيعة ظروف الصناعة والمخاطر التشغيلية وظروف عدم التأكد حول المبيعات المستقبلية وقدرة الشركة على الاستمرار. وتشير دراسة (Abrokwa and Nkanasah, 2013) إلى أن التخصص القطاعي للمراجع يرتبط إيجابياً بتحسين جودة عملية المراجعة. ويدعم ذلك دراسة (Guo and Mo, 2015) التي اعتمدت على عينة من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٣، وتوصلت إلى أن التخصص القطاعي للمراجع يرتبط بعلاقة إيجابية ومعنوية بتحقيق جودة المراجعة.

وتعتبر المراجعة المشتركة أحد العوامل التي قد تساعد على تحسين جودة المراجعة، حيث تقوم المراجعة المشتركة على أداء مراجعة التقارير المالية بشكل مشترك بين أكثر من مكتب مراجعة، ويتم تقسيم مهام المراجعة بين المراجعين ثم يتم إصدار تقرير مراجعة بشكل مشترك (الهريدي، ٢٠١٥). وبالتالي تعتبر المراجعة المشتركة فرصة للاستفادة من الخبرات الفنية بين مكاتب المراجعة، بالإضافة إلى أهمية المراجعة المشتركة في تحسين دقة الأرقام الواردة بالتقارير المالية، علاوة على الدور الفعال الذي تلعبه المراجعة المشتركة في تدعيم استقلال المراجعين ومقاومة ضغوط المدراء للتأثير على جودة وشفافية التقارير المالية. وفي هذا الصدد اختبرت دراسة (Mandour et al., 2018) ما إذا كانت المراجعة المشتركة لها دور في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لعينة مكونة (١٠٤) شركة مدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٤، وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط سلبي بين المراجعة المشتركة وإدارة الأرباح بالاستحقاقات، بمعنى أن الشركات ذات المراجعة المشتركة أقل انخراطاً في ممارسات إدارة الأرباح. وبحثت دراسة (Zerni et al., 2012) في ما إذا كان قرار تعيين أكثر من مراجع بشكل اختياري من قبل مجلس إدارة الشركة له تأثير إيجابي على جودة المراجعة للشركات ذات الملكية العامة والشركات الخاصة في السويد، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات

التي تختار الدخول في عمليات المراجعة المشتركة يرتفع لديها درجة تطبيق التحفظ المحاسبي بالنسبة للأرباح، بالإضافة إلى انخفاض ممارسات إدارة الأرباح، والحصول على تصنيف ائتماني أفضل، وانخفاض مخاطر التعثر المالي خلال الفترة التالية. بما قد يشير إلى أن عمليات المراجعة المشتركة الطوعية أو الاختيارية مرتبطة بشكل إيجابي بجودة المراجعة الخارجية في الشركات العامة والخاصة.

وفي دراسة (Sundgren and Svanstrom, 2012) تم استخدام العقوبات التأديبية الصادرة ضد المراجعين الذين لا يستوفون متطلبات الجودة كمقياس لجودة المراجعة، وقد توصلت إلى ارتفاع احتمالات التحذير أو الشطب من المهنة في مكاتب المراجعة صغيرة الحجم مقارنة بمكاتب المراجعة كبيرة الحجم.

وبحثت دراسة (Han, 2012) في تأثير خبرة المراجع واستقلالته على جودة المراجعة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٩، وخلصت إلى أن استقلالية المراجع لها تأثير معنوي على جودة المراجعة، كما توصلت إلى أن خبرة المراجع لها أهمية كبرى في تحقيق جودة المراجعة. بالإضافة إلى أن إدارة الشركة يجب أن تأخذ في اعتبارها عند اختيار المراجع ليس فقط سمعة مكتب المراجعة بل أيضاً كفاءة وخبرة مكتب المراجعة في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، بالإضافة إلى توافر الرقابة من قبل رئيس مكتب المراجعة على المراجعين العاملين به وذلك من خلال تقييم جودة الأعمال المؤداة من قبل كل مراجع، بالشكل الذي قد يسهم في توفير بيئة مراجعة ذات جودة عالية.

كما قدمت دراسة (Lim et al., 2013) دليلاً على أن تقديم المراجع للخدمات الأخرى بخلاف مراجعة التقارير المالية له تأثير إيجابي على زيادة جودة المراجعة (مقيسة بجودة الأرباح)، وبصفة خاصة للشركات التي تخضع لمستوى مرتفع من الرقابة من خلال زيادة نسبة الملكية المؤسسية. بالإضافة إلى أن تقديم المراجع للخدمات الأخرى بخلاف مراجعة التقارير المالية يدعم أهمية الشركة بالنسبة للمراجع، بما قد يشجع المراجع على بذل مزيد من الوقت والجهد في عملية المراجعة.

وتشير دراسة (Ho, 2019) إلى أن المنافسة بين مكاتب المراجعة لها تأثير معنوي على جودة عمليات المراجعة، حيث يبذل المراجعون مزيداً من الجهد والوقت من أجل تحسين جودة المراجعة، وبالتالي يتم إنتاج أعلى مستويات جودة مراجعة وذلك عندما تكون المنافسة معتدلة بين مكاتب المراجعة وليست منافسة احتكارية.

ثانياً: جودة المراجعة ودورها في تحقيق جودة التقارير المالية

تعتبر المراجعة الخارجية أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق جودة التقارير المالية وذلك من خلال الضغط على المدراء في تبني الممارسات المحاسبية التي تعكس الأحداث الاقتصادية التي تمت خلال الفترة المالية، بما قد يسهم في تحقيق جودة الأرباح وتحسين مستوى الإفصاح وبالتبعية تحقيق جودة التقارير المالية. وفي هذا السياق اختبرت دراسة (Hassani and Zadeh, 2017) العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح بالتسويات المحاسبية، خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٥ باستخدام عينة مكونة من (٢١٧) شركة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح.

كما اهتمت دراسة (Chen et al., 2011) بمعرفة أثر الاختلافات في جودة المراجعة على إدارة الأرباح وتكلفة رأس مال الأسهم، وأوضحت النتائج انخفاضاً كبيراً في إدارة الأرباح وتكلفة رأس المال بالنسبة للشركات المملوكة للدولة وذلك عندما يتم تعيين مراجعين ذوي جودة عالية. بالإضافة إلى أن جودة المراجعة الخارجية تعد أحد آليات المراقبة التي تعتمد عليها حوكمة الشركات للحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتقييد إدارة الأرباح وتخفيض تكلفة رأس المال، وبالتالي يعد تقييد إدارة الأرباح وخفض تكلفة رأس المال من أهم الفوائد التي قد تحصل عليها الشركات إذا ما تحققت جودة عملية المراجعة الخارجية. وقامت دراسة (Cahan and Sun, 2014) بفحص تأثير خبرة المراجع على أتعاب وجود المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى ارتباط الخبرة بشكل إيجابي بأتعاب المراجعة، بالإضافة إلى ارتباطها سلبياً بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (كمقياس عكسي لجودة المراجعة). علاوة على ذلك فإن الخصائص الشخصية للمراجعين (التعليم، التخصص القطاعي، الجنس) قد تكون بمثابة مؤشرات على مستوى العناية

المهنية التي سيتم ممارستها من قبل المراجعين خلال عملية المراجعة. واختبرت دراسة (Salmani and Shahsavari, 2017) أثر خبرة وحجم مكتب المراجعة على عمليات إدارة الأرباح خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٥ وذلك لعينة من الشركات ذات الأرباح المنخفضة كشرركات معرضة للتلاعب بالأرباح، وقد توصلت الدراسة إلى وجود مستويات عالية من الاستحقاقات الاختيارية في الشركات المعرضة لإدارة الأرباح، وأن خبرة وحجم مكتب المراجعة قد ساهما في تخفيض إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية. كما تلعب جودة المراجعة الخارجية دوراً هاماً في الحفاظ على الشركة من التعرض للانهيارات والأزمات المالية، وذلك من خلال توجيه الإدارة نحو المخاطر المالية والتشغيلية التي قد تعوق أداء الشركات. فعندما حاولت دراسة (Ahmad and Alrabba, 2017) معرفة دور المراجعة الخارجية في إدارة المخاطر المصرفية، خلصت إلى أن المراجعة الخارجية تعتبر الأداة الرئيسية القادرة على تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، وأنها قد تسهم في الحد من المخاطر المالية، وذلك من خلال ممارسة دورها الرقابي على تصرفات المدراء وتسليل الضوء على المخاطر المختلفة التي من المحتمل أن تواجه البنوك.

ويرى (عيسى، ٢٠٠٨) أن جودة المراجعة تزيد من ثقة أصحاب المصالح في التقارير المالية للشركات وتسهم في تلبية احتياجات أصحاب المصالح بالمعلومات اللازمة لترشيد قراراتهم الاقتصادية، وأن اختيار الشركات لمكاتب مراجعة ذات جودة مرتفعة أصبح حاجة ضرورية وملحة في ظل ارتفاع درجة المنافسة بين المراجعين. بالإضافة إلى دور المراجعين في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال الضغط على المدراء لتحسين مستوى الإفصاح في التقارير المالية.

ثالثاً: جودة المراجعة وعلاقتها بقيمة الشركة

يمكن أن تسهم جودة المراجعة في الرقابة على أداء وقرارات الإدارة بشكل يشعر المدراء بوجود رقابة حقيقية تجعلهم حريصين على خلق قيمة للشركة من خلال حماية أصولها وتحسين الأداء المالي والتشغيلي لها. وقد أوضحت نتائج دراستي (Fooladi and Shukor, 2012; Afza and Nazir, 2014) أن جودة المراجعة

ترتبط بعلاقة إيجابية ومعنوية مع الأداء المالي الشركة. وتشير دراسة (Jusoh et al., 2013) إلى تأثير جودة المراجعة الخارجية بشكل إيجابي على مؤشرات الأداء المالي للشركة، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تلعبه جودة المراجعة الخارجية في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المدراء والمساهمين. واهتمت دراسة (Chen et al., 2013) باختبار العلاقة بين جودة المراجعة والأداء المالي، وقد خلصت إلى وجود ارتباط إيجابي بين حجم مكتب المراجعة وجودة المراجعة الخارجية، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة المراجعة الخارجية والأداء المالي. وخلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٣ وباستخدام عينة من الشركات الصناعية أظهرت نتائج دراسة (Ching et al., 2015) وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين جودة المراجعة والأداء المالي، بالإضافة إلى أن مراجعة التقارير المالية للشركات بواسطة مكاتب مراجعة كبيرة الحجم يزيد من ثقة المستثمرين في المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية. وبالاعتماد على عينة من شركات المقاولات خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٣ وجدت دراسة (Hua et al., 2016) أن مراجعة التقارير المالية بواسطة مكاتب مراجعة ذات جودة مرتفعة من شأنه أن يسهم في الوفاء بمعايير التقارير المالية، بالشكل الذي قد يجعل من مكاتب المراجعة ذات الجودة المرتفعة أحد أهم الآليات الخارجية لحوكمة الشركات التي يمكن من خلالها تحقيق الرقابة الفعالة على تصرفات وسلوكيات المدراء من أجل تحسين الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

واستهدفت دراسة (Asthana, 2014) اختبار أثر التأخير غير الطبيعي في عملية المراجعة الخارجية على جودة الأرباح والأداء المالي باستخدام مشاهدات بلغت (٥٢٩٨) مشاهدة لعينة من الشركات الأمريكية، وقد أظهرت النتائج وجود دليل على أن التأخير غير الطبيعي في عملية المراجعة الخارجية يرتبط عكسياً بجودة الأرباح؛ حيث أن التأخير غير الطبيعي لإصدار تقرير المراجع قد يخلق شكوكاً بين المستثمرين وبعضهم البعض حول جودة الأرباح. بالإضافة إلى أن التأخير غير الطبيعي في عملية المراجعة الخارجية قد يؤثر بشكل سلبي على قيمة الشركة في سوق الأوراق المالية. واستهدف (Alfraih, 2016) فحص تأثير جودة المراجعة على الملاءمة القيمية

للمعلومات المحاسبية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٣ وذلك بإجمالي (١٨٣٦) مشاهدة، وتوصلت الدراسة إلى أن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم لها تأثير معنوي على تحسين الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، بما قد ينعكس بشكل إيجابي على قيمة الشركة. وترجح دراسة (Louis et al., 2020) أن المستثمرين يتوقعون قيمة مضافة من عمليات المراجعة الخارجية، وعلى العكس فإن عدم ثقة المستثمرين وغيرهم من صانعي قرار الاستثمار في جودة عملية المراجعة الخارجية قد يصاحبها ارتفاع في تكلفة رأس المال، وانخفاض في قيمة الشركة.

القسم الثالث: العوامل المؤثرة على السلوك غير المتماثل للتكاليف

كشفت الدراسات السابقة عن وجود مجموعة من المتغيرات التي قد تؤثر على السلوك غير المتماثل للتكاليف، هذه العوامل يمكن تصنيفها إلى عوامل داخلية تخضع لرقابة مجلس إدارة الشركة، وعوامل خارجية تخرج عن سيطرة مجلس الإدارة. وفيما يلي يستعرض الباحثان تلك العوامل بشكل موجز:

أولاً: العوامل الداخلية

تتمثل العوامل الداخلية للشركة والتي قد تؤثر على السلوك غير المتماثل للتكاليف في بعض المتغيرات التي قد تشمل: حوكمة الشركة، الرقابة الداخلية، نظم تخطيط الموارد، إدارة الدخل.

١- حوكمة الشركات

يمكن أن تسهم حوكمة الشركات في الحد من تأثير مشكلات الوكالة على السلوك غير المتماثل للتكاليف استجابة للتغيرات الخارجية في الطلب على المبيعات، إذ أن اختيار المدير لقرار تعديل الموارد وتغيير سلوك بناء الإمبراطورية الإدارية يتغير وفقاً لظروف الطلب المستقبلي على المبيعات والظروف المالية وآليات حوكمة الشركات، فكلما زادت فعالية وجودة تطبيق آليات حوكمة الشركات كلما انخفض السلوك الانتهازي للمدراء للتحكم في المصروفات المختلفة. وتشير دراسة (Lu et al., 2011) إلى أن حوافز بناء إمبراطورية المدراء كأحد مشكلات الوكالة ترتبط بعلاقة معنوية مع السلوك غير المتماثل

للتكاليف، وأن الارتباط بين مشكلات الوكالة والسلوك غير المتماثل للتكاليف يتأثر بمستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات.

وبحثت دراسة (Namitha and Shijin, 2016) في تأثير تقديرات الإدارة على تكلفة الوكالة من منظور التباين في سلوك التكاليف وكيفية إدارة حوكمة الشركات لهذه العلاقة. وخلصت إلى أن ارتفاع مستوى تطبيق حوكمة الشركات يخفف من سلوكيات المدراء الانتهازية نحو بناء الإمبراطورية الإدارية. كما أن السلوك غير المتماثل للتكاليف في فترة الأزمات المالية يحدث بشكل أساسي نتيجة لقرارات المدراء بتعديل الموارد والتوقعات المستقبلية لتغيير المبيعات، حيث لا يلعب سلوك بناء إمبراطورية المدير دوراً واضحاً في التأثير على سلوك التكاليف في ظل الأزمات المالية. وتشير دراسة (Chen et al., 2012) إلى وجود أدلة قوية على أن عدم التماثل في سلوك التكاليف يرتبط إيجابياً بحوافز بناء إمبراطورية المدراء بسبب مشكلات الوكالة، ويعد الارتباط الإيجابي بين مشكلات الوكالة وعدم تماثل التكاليف أكثر وضوحاً في ظل ضعف مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات، بما يشير إلى أن تفعيل آليات حوكمة الشركات يمكن أن يلعب دوراً هاماً في التخفيف من تأثير مشكلات الوكالة على قرارات المدراء بشأن الاحتفاظ بالتكاليف أو تعديلها استجابةً للتغيرات الخارجية في الطلب على منتجات الشركة.

٢- الرقابة الداخلية

تتسم الشركات التي تعاني من مشكلة ضعف نظام الرقابة الداخلية بأنها أقل عرضة لتزويد المدراء بمعلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن توقعات الطلب المستقبلي من أجل إدارة الموارد الداخلية، ونظراً لارتفاع درجة عدم تأكد المدراء بخصوص آفاق الأعمال المستقبلية في ظل ضعف نظام الرقابة الداخلية، فإنهم قد يؤجلون تعديل الموارد إلى أن يتوافر لديهم معلومات عن الطلب المستقبلي (Kim et al., 2019). واختبرت دراسة (Li and Yaodan, 2015) تأثير جودة الرقابة الداخلية على السلوك غير المتماثل للتكاليف لعينة من الشركات الصينية خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١، وقد توصلت إلى انخفاض السلوك غير المتماثل

للتكاليف بسبب وجود نظام للرقابة الداخلية ذو جودة مرتفعة، بمعنى أنه كلما زادت جودة نظام الرقابة الداخلية كلما انخفضت درجة السلوك غير المتماثل للتكاليف. كما لوحظ أن تأثير نظام الرقابة الداخلية على سلوك التكاليف في القطاع الخاص أكثر وضوحاً مقارنة بالقطاع الحكومي. وعندما قام (Holzhacker et al., 2015) باستخدام بيانات عينة من المستشفيات الألمانية للسنوات من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٨، لفحص سلوك التكاليف استجابة للتغير في إيرادات الخدمات، توصل إلى أن المستشفيات الحكومية ينخفض بها مستوى الرقابة الداخلية، لذلك تعاني من زيادة السلوك غير المتماثل للتكاليف مقارنة بالمستشفيات الخاصة التي يكون لديها مرونة في سلوك التكاليف استجابة للتغيرات في الطلب على خدماتها. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٨ وباستخدام (٢٥٣٢) مشاهدة، تشير نتائج دراسة (Chae and Chung, 2015) إلى أن الشركات التي تهتم بالاستثمار في الرقابة الداخلية من خلال زيادة عدد العاملين في الرقابة الداخلية، تستطيع تحقيق الرقابة الفعالة على تصرفات المدراء بشكل يسهم في تخفيض السلوك غير المتماثل للتكاليف.

٣- نظم تخطيط الموارد

تعتبر نظم تخطيط الموارد أحد أدوات إدارة التكلفة، وتتضمن مجموعة من البرامج القياسية القابلة للتطوير، التي يتم تصميمها لتحقيق التكامل بين الوظائف الإدارية، بغرض خلق قيمة مضافة تتمثل في إنتاج وتوفير المعلومات في الوقت المناسب؛ بما قد يسهم في تحقيق عدة أهداف، تشمل: ترشيد القرارات الإدارية، تخفيض التكاليف، تحسين كفاءة التشغيل وإنتاجية الشركة، وإدارة موارد الشركة بكفاءة وفعالية (عبد الحليم، ٢٠٢٠). بالإضافة إلى تسهيل إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية، والحد من فرص التلاعب في نتائج العمليات الاقتصادية، بهدف تحسين جودة الممارسات المحاسبية، وزيادة الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية (عصيمي، ٢٠١١؛ الشهاوي، ٢٠١٤). وبالتالي، فإن التطبيق الجيد لنظم تخطيط موارد الشركة قد يساعد المدراء على اتخاذ القرار الصحيح بشأن الاحتفاظ بالتكاليف أو تعديلها عند انخفاض الطلب على مبيعات الشركة، مما قد يؤثر على سلوك التكاليف (مليجي، ٢٠١٦).

وفي هذا السياق، اختبرت دراسة (علي، ٢٠١٣) أثر التكامل بين كلٍ من نظام استهلاك الموارد ونظام تخطيط الموارد على دعم إدارة التكلفة في الشركات الصناعية، وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي للتكامل بين نظام تخطيط الموارد ونظام استهلاك الموارد على إدارة التكلفة في الشركات. وتشير نتائج دراسة (أحمد، ٢٠١٤) إلى أن تبني الشركات للأدوات الحديثة في مجال إدارة التكلفة (نظام التكاليف على أساس النشاط، بطاقة الأداء المتوازن، نظام استهلاك الموارد) يؤثر بشكل إيجابي على قرارات المدراء في مجال إدارة سلوك التكاليف. وكشفت نتائج دراسة (الفرطاس، ٢٠١٥) عن أن تطبيق نظام تخطيط الموارد وأسلوب التنقيب في البيانات يسهم بشكل إيجابي في إدارة سلوك التكاليف البيئية لشركات البترول والغاز.

٤ - إدارة الدخل

قد يقوم المدراء باستخدام المرونة الممنوحة لهم من قبل المعايير المحاسبية في بناء التقديرات واختيار توقيتات إنفاق المصروفات من خلال تعجيل أو تأجيل تلك المصروفات بغرض التأثير على صافي الدخل المعلن عنه بالقوائم المالية، وهو ما قد يؤثر على سلوك التكاليف. حيث أشارت دراسة (Wiersma, 2011) إلى أنه عندما تكون حوافز المدراء مبنية على أساس رقم الربح، فإذا انخفض حجم الطلب على المبيعات فإن المدراء قبل اتخاذ قرار بتعديل أو الاحتفاظ بالتكاليف يدرسون الآثار المحتملة على صافي الربح، وبالتبعية على المكافآت قبل تخفيض الموارد العاطلة أو الاحتفاظ بها. وباستخدام بيانات عينة من الشركات الصينية خلال الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٢، وجدت دراسة (Liang and Kang, 2013) أن حافز المصلحة الذاتية للمدراء له تأثير معنوي على السلوك غير المتمثل للتكاليف.

وبحثت دراسة (Bo et al., 2017) في تأثير استراتيجية التنظيف المحاسبي (Big Bath) كأحد استراتيجيات إدارة الأرباح على السلوك غير المتمثل للتكاليف، خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٤، وقد أظهرت نتائجها أن استراتيجية التنظيف المحاسبي تؤدي إلى زيادة السلوك غير المتمثل للتكاليف، بالإضافة إلى أن الملكية المؤسسية لها تأثير معنوي على العلاقة بين استراتيجية التنظيف المحاسبي

والسلوك غير المتماثل للتكاليف، وذلك نظراً للدور الرقابي المنوط بالملكية المؤسسية على سلوكيات وتصرفات المدراء. وحاول (Yang, 2018) معرفة ما إذا كانت إدارة الأرباح تؤثر على السلوك غير المتماثل للتكاليف أم لا، وتحليل بيانات عينة من الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية الأسترالية أشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لإدارة الأرباح على السلوك غير المتماثل للتكاليف.

واستهدفت دراسة (Silva et al., 2019) تحليل العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والسلوك غير المتماثل للتكاليف، وأشارت النتائج إلى أن ممارسات إدارة الأرباح لها تأثير معنوي على السلوك غير المتماثل للتكاليف. وقام (Boakye et al., 2019) بفحص العلاقة بين إدارة الأرباح الحقيقية والسلوك غير المتماثل للتكاليف، وقد وجد أن إدارة الأرباح الحقيقية (مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية لكل من الإنفاق الاختياري وتكلفة البضاعة المباعة) لها تأثير إيجابي ومعنوي على السلوك غير المتماثل للتكاليف. واهتمت دراسة (Yang and Jiao, 2015) باختبار أثر حوافز وتعويضات المدراء على سلوك التكاليف باستخدام بيانات الشركات الصناعية خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٣، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين تعويضات المدراء التنفيذيين والسلوك غير المتماثل للتكاليف، كما تزداد هذه الظاهرة وضوحاً في الشركات غير المملوكة للدولة.

ثانياً: العوامل الخارجية

قد يتأثر السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركة بالعديد من العوامل الخارجية، من ضمنها: الظروف الاقتصادية العامة، مصروف الضريبة، درجة المنافسة، الظروف السياسية، التغطية الإعلامية، البعد الثقافي.

١- الظروف الاقتصادية العامة

يعتبر النمو الاقتصادي أحد المؤشرات الاقتصادية التي قد تؤثر على السلوك غير المتماثل للتكاليف، فإذا كان الاقتصاد يعيش حالة من الرواج فمن المتوقع أن يتخذ المدراء قرار الاحتفاظ بالتكاليف إذا ما حدث انخفاض في المبيعات، أما إذا كان الاقتصاد يعاني من الكساد وحدث انخفاض في الطلب على مبيعات الشركة فمن المحتمل أن يتخذ المدراء قرار تعديل التكاليف. وفي دراسة (Ibrahim, 2015) تم اختبار تأثير النمو الاقتصادي على السلوك غير المتماثل للتكاليف في فترات الأزمات المالية، من خلال مقارنة السلوك غير المتماثل للتكاليف في فترة الرخاء الاقتصادي (من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٨) مع فترة الركود الاقتصادي (من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١١)، وقد خلصت الدراسة إلى زيادة السلوك غير المتماثل للتكاليف في فترة الرخاء الاقتصادي. وعندما بحثت دراسة (Zheng and Chen, 2011) في العوامل المؤثرة على السلوك غير المتماثل للتكاليف، وجدت أن الظروف الاقتصادية لها تأثير معنوي على سلوك التكاليف. وباستخدام بيانات (٢٣٤) شركة خلال الفترة من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٤ أظهرت نتائج دراسة (Yanwen and Yugang, 2009) أن النمو الاقتصادي الكلي له تأثير معنوي على السلوك غير المتماثل للتكاليف.

كما قد يؤدي حدوث الأزمات المالية وما يترتب عليها من كساد اقتصادي إلى تحفيز المدراء نحو محاولة تخفيض بعض التكاليف الخاصة بالموارد العاطلة كالعاملة المؤقتة، مما يؤدي إلى انخفاض السلوك غير المتماثل للتكاليف. ومع ذلك، فإن الشركات المملوكة للدولة قد تتبنى سياسة الإبقاء على العمال وعدم تسريحهم رغم عدم الحاجة إليهم في الوقت الحالي وذلك من منطلق تخفيف آثار الأزمة المالية عن كاهل المواطنين والمجتمع، بما قد يعمل على زيادة السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات الحكومية. وفي دراسة (Yongqiang and Zenan, 2013) تم اختبار ما إذا كانت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ سيكون لها تأثير على السلوك غير المتماثل للتكاليف أم لا، وتوصلت الدراسة إلى أن قرارات المدراء المتعمدة تخفض من السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات غير المملوكة للدولة لغرض تخفيض النفقات وإمكانية تحقيق

الأرباح، كما أن الأزمة المالية العالمية قد أدت إلى زيادة السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات المملوكة للدولة.

٢- مصروف الضريبة

من المحتمل أن تتأثر قرارات المدراء الخاصة بالاحتفاظ بالتكاليف أو التخلص منها بمعدل الضريبة الذي تتحمله الشركة، فالشركات التي تخضع لمعدلات ضريبية مرتفعة قد تقوم بالاحتفاظ بالموارد غير المستغلة عند انخفاض الطلب على مبيعات الشركة بهدف تخفيض صافي الربح وبالتبعية تخفيض مصروف الضريبة. أما الشركات التي تعمل في دول تخضع لمعدل ضريبة منخفض من المتوقع أن يكون مصروف الضريبة أقل تأثيراً على قرار تعديل التكاليف. وفي هذا السياق، وباستخدام بيانات عينة من الشركات خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠١٣ اختبرت دراسة (Xu and Zheng, 2018) العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكاليف، وقد أشارت النتائج إلى أن معدل الضريبة له تأثير معنوي على السلوك غير المتماثل للتكاليف، وأن زيادة مصروف الضريبة يدفع الشركات إلى الاحتفاظ بالتكاليف عند انخفاض المبيعات مما يعمل على زيادة السلوك غير المتماثل للتكاليف. واعتماداً على بيانات (١١٢) شركة خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٥، تشير نتائج دراسة (Darabi and Zamani, 2017) إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين معدل الضريبة والسلوك غير المتماثل للتكاليف، بالإضافة إلى أن التجنب الضريبي يعد بمثابة محفز للاحتفاظ بالتكاليف طالما لا يوجد تأكيد تام بضرورة التخلص من بعض التكاليف العاطلة. وفي نفس السياق كشفت نتائج دراسة (Hundsdoerfer and Jacob, 2020) التي أجريت على عينة من الشركات الأوروبية إلى وجود علاقة معنوية بين معدل الضريبة والسلوك غير المتماثل للتكاليف. وعلى مستوى البيئة المصرية، اختبرت دراسة (محمد، بغدادي، ٢٠١٩) العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكاليف لعينة من الشركات غير المالية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨) بإجمالي مشاهدات بلغت (١١٢٣) مشاهدة، وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكاليف.

٣- درجة المنافسة

قد تؤثر درجة المنافسة ونوع الصناعة وإستراتيجية الشركة المستخدمة على السلوك غير المتماثل للتكاليف، فعندما تواجه الشركة منافسة شديدة فإنها تسعى جاهدة نحو الإبقاء على كامل طاقتها الإنتاجية حتى وإن كان هناك جزء من مواردها غير مستغل، وذلك استعداداً لأي تحسن في الطلب على المبيعات. وفي هذا الإطار اهتمت دراسة (Soewarno and Krisnadewi, 2019) بكيفية عمل سلوك التكلفة في ظل ظروف المنافسة القوية لشركات البيع بالتجزئة المدرجة في أسواق رأس المال، وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض المبيعات بنسبة كبيرة لا يحدث انخفاض حتى ولو طفيف في سلوك التكاليف البيعية والعمومية والإدارية. وأوضحت دراسة (Linggardjaja, 2020) أن درجة المنافسة تعتبر أحد المتغيرات البيئية الخارجية التي قد تؤثر على قرارات المدراء الخاصة بالإبقاء على التكلفة أو تعديلها. وتشير دراسة (Li and Chen, 2011) إلى أن درجة المنافسة في الصناعة التي تعمل بها الشركة لها تأثير كبير على زيادة السلوك غير المتماثل للتكاليف، وأن الشركات الأقوى مالياً يكون لديها مزيد من الموارد بما قد يجعلها قادرة على الإبقاء على حجم الاستثمار في الأصول البشرية والمادية رغم انخفاض مبيعاتها. كما أن تفاؤل إدارة الشركة بشأن الطلب على المبيعات المستقبلية له تأثير معنوي على العلاقة بين درجة المنافسة والسلوك غير المتماثل للتكاليف.

٤- الظروف السياسية

تعتبر الأحداث السياسية من العوامل التي قد تدفع الحكومات نحو الضغط على رجال الأعمال للاحتفاظ بالعمالة وعدم تصدير مشكلات قد تحدث حالة غضب في المجتمع. لذلك من المتوقع أن ترتبط الأحداث السياسية عادة بوجود موارد عاطلة يترتب عليها زيادة السلوك غير المتماثل للتكاليف. وقد حاولت بعض الدراسات اختبار تأثير الظروف السياسية على السلوك غير المتماثل للتكاليف، حيث قامت دراسة (Lee et al., 2015) بتحليل سلوك التكاليف لعينة من الشركات التي تنتمي إلى (٥٥) دولة، وقد أوضحت النتائج أن السلوك غير المتماثل للتكاليف يزداد في العام الذي يحدث فيه انتخابات سياسية مقارنة بالسنوات التي لم تجرى بها انتخابات، كما يزداد هذا السلوك في

الدول ذات المؤسسات السياسية والقانونية التي تهتم بحقوق العمال، وبالتالي يكون من الصعب التخلص من العمالة في أوقات انخفاض الطلب على المبيعات، بما يعمل على زيادة السلوك غير المتماثل للتكاليف. أيضاً بحثت دراسة (Mansour and Mostafavi, 2019) في تأثير الروابط والميول السياسية للمدراء على السلوك غير المتماثل للتكاليف لعينة مكونة من (١٥٤) شركة مدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية، وأوضحت النتائج أن الروابط السياسية للمدراء لها تأثير على زيادة السلوك غير المتماثل للتكاليف، وأن حدة المنافسة في سوق المنتجات تخفف من الارتباط الإيجابي بين الروابط السياسية للشركة والسلوك غير المتماثل للتكاليف.

٥- التغطية الإعلامية

قد تكون التغطية الإعلامية أحد الأدوات الرقابية على تصرفات وسلوكيات المدراء بهدف المحافظة على أصول الشركة وتحسين أدائها المالي، وهو ما قد يجعل الإدارة تميل إلى التخلص من الموارد العاطلة عند حدوث انخفاض في الطلب على مخرجات الشركة، تجنباً للانتقادات الإعلامية التي قد يتعرضون لها عند حدوث انخفاض في ربحية الشركة، بما قد يسهم في انخفاض السلوك غير المتماثل للتكاليف. وفي هذا الصدد اختبرت دراسة (Kun, 2017) أثر التغطية الإعلامية للشركة على السلوك غير المتماثل للتكاليف لعينة من الشركات خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين التغطية الإعلامية والسلوك غير المتماثل للتكاليف، أي كلما ارتفع مستوى التغطية الإعلامية للشركات كلما انخفض السلوك غير المتماثل للتكاليف. وهو ما يشير إلى حرص المدراء على التخلص من الموارد العاطلة تجنباً للهجوم الإعلامي الذي قد يعرضهم إلى العديد من المشكلات التي قد تصل إلى فقدان وظائفهم. واستهدفت دراسة (Kama and Weiss, 2013) استكشاف الدوافع الكامنة وراء قيام بعض المدراء بتعديل الموارد عند انخفاض المبيعات واتخاذ البعض الآخر قرار الإبقاء على الموارد. وقد كشفت نتائج الدراسة عن أن المدراء يقومون بتعديل الموارد عندما تنخفض المبيعات من أجل تجنب الخسائر أو انخفاض الأرباح أو لتلبية توقعات أرباح المحللين الماليين أو لتجنب الانتقادات الإعلامية، وذلك من

أجل المحافظة على قيمة الشركة وتجنب الانخفاض الذي قد يحدث لأسعار أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية إذا تم الإعلان عن أرباح تتباعد كثيراً عن تنبؤات المحللين الماليين.

٦- البعد الثقافي

يعتبر البعد الثقافي ونظرة الحكومة والمجتمع لحقوق العمال والموظفين من أهم العوامل التي قد تؤثر على السلوك غير المتماثل للتكاليف، لأن التأييد والدعم الذي تقدمه الحكومة لضرورة الاحتفاظ بالعمال في أوقات انخفاض الطلب يؤدي إلى زيادة السلوك غير المتماثل للتكاليف. وعندما حاول (Kitching et al., 2016) اختبار تأثير الثقافة الوطنية على السلوك غير المتماثل للتكاليف، من خلال فحص القرارات الإدارية الخاصة بالاحتفاظ بالموارد أو تعديلها عند انخفاض حجم الإنتاج والمبيعات، باستخدام عينة من شركات تنتمي إلى (٣٩) دولة، توصل إلى أن السلوك غير المتماثل للتكاليف أقل وضوحاً في الدول التي ينخفض فيها درجة عدم التأكد حول الطلب المستقبلي على المنتجات، كما أوضحت النتائج أن البعد الثقافي له تأثير على قرارات إدارة الموارد التي يتخذها المدراء. وتشير دراسة (Linggardjaja, 2020) إلى أن البعد الثقافي يعتبر أحد أهم متغيرات البيئة الخارجية للشركة ذات التأثير على السلوك غير المتماثل للتكاليف.

القسم الرابع: الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

يركز الباحثان في هذا القسم على الدراسات السابقة التي اهتمت باختبار أثر جودة المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف، حيث توجد وفرة في الدراسات السابقة التي اهتمت بجودة المراجعة وعلاقتها بمتغيرات لا يهتم البحث الحالي باختبارها، مثل: إدارة الأرباح، والأداء المالي؛ كما توجد العديد من الدراسات التي اهتمت بتحديد المتغيرات المؤثرة على السلوك غير المتماثل للتكاليف، مثل: حوكمة الشركات، الرقابة الداخلية، الظروف الاقتصادية العامة، مصروف الضريبة، درجة المنافسة، الظروف السياسية، التغطية الإعلامية، البعد الثقافي؛ والتي سبق الإشارة إليها في أجزاء سابقة من البحث الحالي. لذا، سوف يتم عرض الدراسات السابقة التي ربطت فقط بين المتغيرات مجال اهتمام البحث الحالي.

وفي إطار مراجعة الدراسات السابقة التي اهتمت باختبار أثر جودة المراجعة الخارجية على السلوك غير المتماثل للتكاليف يلاحظ أنها توصلت إلى أدلة علمية تدعم وجهة النظر التي ترجح أن مراجعة التقارير المالية بواسطة مكاتب مراجعة مرتفعة الجودة قد يوفر رقابة فعالة على السلوك الانتهازي للمدراء، بالشكل الذي قد يدفع المدراء إلى اتخاذ القرار المناسب (الاحتفاظ بالتكاليف أو تعديلها في ضوء طبيعة نشاط الشركة ودرجة المنافسة في الصناعة وتوقعات الطلب المستقبلي على منتجات الشركة) عند انخفاض الطلب على مبيعات الشركة. فقد قامت دراسة (Liang et al., 2014) باختبار العلاقة بين حجم مكتب المراجع الخارجي والسلوك غير المتماثل للتكاليف خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٠، واعتمدت في قياس حجم مكتب المراجعة على تصنيف مكاتب المراجعة إلى ثلاثة أنواع: مكاتب المراجعة الدولية كبيرة الحجم، مكاتب المراجعة المحلية كبيرة الحجم، مكاتب المراجعة المحلية صغيرة الحجم، وقد توصلت إلى وجود علاقة معنوية بين مكاتب المراجعة الدولية كبيرة الحجم والسلوك غير المتماثل للتكاليف (في اتجاه التخلص من التكاليف غير المستغلة).

واستهدفت دراسة (Hong and Liang, 2015) معرفة تأثير المراجعة الخارجية على السلوك غير المتماثل للتكاليف خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١١، وقد توصلت إلى أن جودة المراجعة الخارجية ترتبط بعلاقة معنوية بالسلوك غير المتماثل للتكاليف (في اتجاه التخلص من التكاليف غير المستغلة)، وأن جودة المراجعة كأحد آليات الرقابة الخارجية يمكن أن تساعد في الحد من مشكلات الوكالة بالإضافة إلى الحد من ثبات التكاليف الناتج عن السلوك الانتهازي للإدارة، كما قد يزداد دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من ثبات التكاليف ويكون أكثر أهمية في الشركات المملوكة للدولة.

واختبرت دراسة (Abdi and Abdi, 2017) العلاقة بين جودة المراجعة والسلوك غير المتماثل للتكاليف خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٤، وخلصت الدراسة إلى أن حجم مكتب المراجعة وخبرة المراجع لأكثر من ثلاث سنوات يؤثران بشكل معنوي على السلوك غير المتماثل للتكاليف (في اتجاه الاحتفاظ بالتكاليف غير

المستغلة)، كما توصلت الدراسة إلى أن خبرة المراجع في الصناعة وأهمية الشركة بالنسبة لمكتب المراجعة لا يؤثران على سلوك التكاليف.

وتوصلت دراسة (Li, 2018) إلى وجود علاقة معنوية بين إدارة الأرباح والسلوك غير المتماثل للتكاليف خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٦، وأن هذه العلاقة تكون أقل وضوحاً في الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة كبيرة الحجم، بالإضافة إلى أن مراجعة التقارير المالية بواسطة مكاتب المراجعة كبيرة الحجم ذات تأثير معنوي على السلوك غير المتماثل للتكاليف (في اتجاه التخلص من التكاليف غير المستغلة).

واهتمت دراسة (Muluk et al., 2019) باختبار مدى فعالية جودة المراجعة الخارجية في الحد من السلوك غير المتماثل للتكاليف، خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٨، وقد خلصت الدراسة إلى أن جودة المراجعة الخارجية لها تأثير معنوي على السلوك غير المتماثل للتكاليف (في اتجاه التخلص من التكاليف غير المستغلة) وذلك من خلال الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه المراجع الخارجي في الرقابة على السلوكيات الانتهازية للمدراء.

وقام (Linggardjaja, 2020) بتصنيف محددات السلوك غير المتماثل للتكاليف إلى محددات داخلية (مثل حوكمة الشركات، رأس المال الفكري، ونوع الملكية) ومحددات خارجية (البعد الثقافي، درجة المنافسة في السوق، والمراجعة الخارجية)، وقد خلص إلى أن جودة المراجعة الخارجية لها تأثير معنوي على السلوك غير المتماثل للتكاليف (في اتجاه الاحتفاظ بالتكاليف غير المستغلة).

وباستعراض الدراسات السابقة، يتبين أن معظمها قد تمت في بيئات أجنبية، وأنه لا توجد دراسات سابقة في البيئة المصرية، في حدود علم الباحثان. أيضاً يتضح أن الدراسات السابقة قد اعتمدت في قياس جودة المراجعة على حجم مكتب المراجعة والتخصص القطاعي للمراجع، وهو ما يجعل من البحث الحالي نقطة بداية لاختبار أثر المراجعة المشتركة كأحد مؤشرات جودة المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة الفرض العام للبحث على النحو التالي:
"تؤثر جودة عملية المراجعة على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية".

وينقسم الفرض العام للبحث إلى الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول:

"يؤثر حجم مكتب المراجعة على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية".

الفرض الفرعي الثاني:

"يؤثر التخصص القطاعي للمراجع على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية".

الفرض الفرعي الثالث:

"يؤثر أسلوب المراجعة المشتركة على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية".

القسم الخامس: تصميم البحث

أولاً: مجتمع وعينة البحث

يتضمن مجتمع البحث الشركات المساهمة المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وتتضمن عينة البحث (٦١) شركة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٦، بإجمالي عدد مشاهدات قدره (٩٥٨) مشاهدة، وقد جمعت البيانات اللازمة لقياس المتغيرات يدوياً من التقارير المالية، ويوضح جدول رقم (١)، التوزيع القطاعي للعينة النهائية المستخدمة في إتمام الجزء الاختباري للبحث وذلك كما يلي:

جدول رقم (١): التوزيع القطاعي لعينة البحث

م	قطاع	عدد الشركات	النسبة
١	التشييد ومواد البناء	١٤	%٢٢,٩٥
٢	الأغذية والمشروبات	١٢	%١٩,٦٧
٣	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٩	%١٤,٧٥
٤	رعاية صحية وأدوية	٩	%١٤,٧٥

أثر جودة المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية ...
د/ السيد أحمد محمود فودة & د/ مصطفى السيد مصطفى على الإسدوي

٥	منتجات منزلية وشخصية	٦	٩,٨٤%
٦	قطاع الموارد الأساسية	٥	٨,٢٠%
٧	المواد الكيماوية	٢	٣,٢٨%
٨	موزعون وتجار تجزئة	٢	٣,٢٨%
٩	العقارات	١	١,٦٤%
١٠	الإعلام	١	١,٦٤%
	الإجمالي	٦١	١٠٠%

ثانياً: نموذج البحث

لاختبار فروض البحث سوف يتم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد، بهدف اختبار العلاقة بين جودة المراجعة والسلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل، ويمكن صياغة نموذج الانحدار وذلك على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \text{Log}\left(\frac{OPR_{i,t}}{OPR_{i,t-1}}\right) = & \beta_0 + \beta_1 \text{Log}\left(\frac{Sales_{i,t}}{Sales_{i,t-1}}\right) + \beta_2 \text{DecDummy} \times \text{Log}\left(\frac{Sales_{i,t}}{Sales_{i,t-1}}\right) + \beta_3 \text{AuditorSize} + \\ & \beta_4 \text{DecDummy} \times \text{Log}\left(\frac{Sales_{i,t}}{Sales_{i,t-1}}\right) \times \text{AuditorSize} + \beta_5 \text{Auditor Specialization} + \beta_6 \text{DecDummy} \times \\ & \text{Log}\left(\frac{Sales_{i,t}}{Sales_{i,t-1}}\right) \times \text{Auditor Specialization} + \beta_7 \text{Joint Auditing} + \beta_8 \text{DecDummy} \times \text{Log}\left(\frac{Sales_{i,t}}{Sales_{i,t-1}}\right) \times \text{Joint Auditing} + \\ & \beta_9 \text{FCF} + \beta_{10} \text{DecDummy} \times \text{Log}\left(\frac{Sales_{i,t}}{Sales_{i,t-1}}\right) \times \text{FCF} + \beta_{11} \text{Assets Density} + \beta_{12} \text{DecDummy} \times \text{Log}\left(\frac{Sales_{i,t}}{Sales_{i,t-1}}\right) \\ & \times \text{Assets Density} + \beta_{13} \text{Firm Size} + \beta_{14} \text{DecDummy} \times \text{Log}\left(\frac{Sales_{i,t}}{Sales_{i,t-1}}\right) \times \text{Firm Size} + \beta_{15} \text{CEO Tenure} + \\ & \beta_{16} \text{DecDummy} \times \text{Log}\left(\frac{Sales_{i,t}}{Sales_{i,t-1}}\right) \times \text{CEO Tenure} + \varepsilon \end{aligned}$$

حيث أن:

- β_0 : ثابت الانحدار.
- β_1 : معامل الانحدار الذي يعكس نسبة زيادة التكاليف الناتجة عن زيادة المبيعات (Sales) في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة.
- β_2 : معامل الانحدار الذي يعكس درجة عدم استجابة التكاليف لانخفاض المبيعات مقارنة بزيادة المبيعات.

أثر جودة المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية ...
د/ السيد أحمد محمود فودة & د/ مصطفى السيد مصطفى على الإسداوي

DecDum : متغير وهمي يحصل على قيمة الواحد الصحيح عندما يكون
my التغيير في الإيرادات من فترة لأخرى سالباً، وبخلاف ذلك
يحصل على قيمة الصفر.

$\beta_3-\beta_8$: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة التي تعبر عن جودة
المراجعة.

$\beta_9-\beta_{16}$: معاملات الانحدار للمتغيرات الضابطة.

E : الخطأ العشوائي للشركة (i) خلال الفترة (t).

وفيما يلي وصفاً للمتغيرات والتعريفات الإجرائية لها كما في الجداول التالية:

جدول رقم (٢): التعريف الإجرائي للمتغير التابع

المتغير	رمز المتغير	التعريف الإجرائي (القياس)
السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل	$\text{Log}\left(\frac{OPR_{i,t}}{OPR_{i,t-1}}\right)$	$= \beta_0 + \beta_1 \text{Log}\left(\frac{Sales_{i,t}}{Sales_{i,t-1}}\right) + \beta_2 \text{DecDummy} \times \text{Log}\left(\frac{Sales_{i,t}}{Sales_{i,t-1}}\right) + \varepsilon$ وذلك طبقاً لدراسة (Anderson et al., 2003).

جدول رقم (٣): التعريفات الإجرائية للمتغيرات المستقلة

المتغير	رمز المتغير	التعريف الإجرائي (القياس)
حجم مكتب المراجعة	Auditor Size	متغير وهمي يأخذ قيمة الواحد الصحيح إذا كان مكتب المراجعة يمثل أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، وبخلاف ذلك يأخذ قيمة الصفر (Abrokwa and Nkanasah, 2013).
التخصص القطاعي للمراجع	Auditor Specialization	متغير وهمي يأخذ قيمة الواحد الصحيح إذا كان مكتب المراجعة متخصص في القطاع الذي تعمل به الشركة، وبخلاف ذلك يأخذ قيمة الصفر. ويعتبر مكتب المراجعة متخصص في القطاع الصناعي الذي تعمل به الشركة إذا كان نسبة عملاء مكتب المراجعة إلى إجمالي عملاء القطاع الصناعي أكبر من أو يساوي ٢٠% (He et al., 2014).
المراجعة المشتركة	Joint Auditing	متغير وهمي يأخذ قيمة الواحد الصحيح إذا تم مراجعة التقارير المالية للشركة من خلال أكثر من مكتب مراجعة مع إصدار تقرير مراجعة مشترك، وبخلاف ذلك يأخذ قيمة الصفر (Benali, 2013).

أثر جودة المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية ...
د/ السيد أحمد محمود فودة & د/ مصطفى السيد مصطفى على الإسداوي

التعريفات الإجرائية للمتغيرات الضابطة

تم استخدام أربعة متغيرات ضابطة بهدف زيادة القوة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال تحييد أثر تلك المتغيرات على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل (المتغير التابع) في نموذج الانحدار، ويوضح الجدول رقم (٤) المتغيرات الضابطة والتعريفات الإجرائية لها.

جدول رقم (٤): التعريفات الإجرائية للمتغيرات الضابطة

المتغير	رمز المتغير	التعريف الإجرائي (القياس)
التدفقات النقدية الحرة	Free Cash Flow (FCF)	الفرق بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية والمدفوعات للإنفاق الاستثماري منسوبة إلى إجمالي الأصول (Zhang, 2015).
كثافة الأصول	Assets Density	نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي المبيعات (Chen et al., 2012).
حجم الشركة	Firm Size	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة الحالية (Abrokwa and Nkanasah, 2013).
عدد سنوات تولي المدير التنفيذي	CEO Tenure	فترة بقاء المدير التنفيذي في الشركة (Chen et al., 2012).

القسم السادس: تحليل النتائج

أولاً: الإحصاءات الوصفية

يوضح جدول رقم (٥) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات التي شملها نموذج الانحدار، وذلك لإظهار السمات الخاصة بشركات عينة البحث:

جدول رقم (٥): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

المتغيرات	عدد المشاهدات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
المبيعات	958	4.926605	10.59699	8.399676	0.610728
مصروفات التشغيل	957	4.771352	10.15141	8.327978	0.6006559
التدفقات النقدية الحرة	956	-0.48691860	3.253116	0.0928144	0.1790334

أثر جودة المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية ...
د/ السيد أحمد محمود فودة & د/ مصطفى السيد مصطفى على الإسداوي

8.274452	3.114728	158.7185	0.04879	958	كثافة الأصول
1.352842	19.86784	23.57193	15.50755	956	حجم الشركة
4.087756	5.334737	19	1	950	عدد سنوات تولى المدير التنفيذي
الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث المقاسة بمتغيرات وهمية					
النسبة		التكرارات		عدد المشاهدات	المتغيرات
واحد	صفر	واحد	صفر		
72.38	27.62	692	264	956	حجم مكتب المراجعة
50.10	49.90	479	477	956	التخصص القطاعي للمراجع
18.51	81.49	177	779	956	المراجعة المشتركة

ويوضح جدول الإحصاءات الوصفية ما يلي:

- وجود تباين في قيم إيرادات المبيعات باللوغاريتم الطبيعي حيث بلغ الحد الأدنى لقيمة إيرادات مبيعات الشركات محل البحث ما قيمته (٤,٩٣) بينما بلغت أعلى قيمة لها ما قيمته (١٠,٥٩٧) وذلك بمتوسط عام قدره (٨,٣٩٩) وانحراف معياري قدره (٠,٦١١).
- وجود تباين في قيم مصروفات التشغيل باللوغاريتم الطبيعي وذلك فيما بين عينة الشركات محل البحث؛ حيث بلغت أدنى قيمة له (٤,٧٧) بينما بلغت أعلى قيمة له (١٠,١٥) وذلك بمتوسط عام قدره (٨,٣٣) وانحراف معياري قدره (٠,٦٠١).
- انخفاض قيمة التدفقات النقدية الحرة على مستوى شركات العينة؛ حيث بلغ متوسط قيمة التدفقات النقدية الحرة لشركات العينة ما قيمته (٠,٠٩٢٨) وبمدى يتراوح قيمته فيما بين (-٤,٨٦٩) و (٣,٢٥٣) وبانحراف معياري قدره (٠,١٧٩)، وفي المتوسط يعكس ذلك انخفاض الأرصدة النقدية الفائضة والمتاحة تحت تصرفات المدراء، مما قد يؤثر على قرار الإبقاء أو تعديل الموارد في حالة انخفاض المبيعات.
- تباين قيم كثافة الأصول فيما بين عينة الشركات محل البحث، وذلك بمتوسط قدره (٣,١١٥) وبمدى تتراوح قيمته فيما بين (٠,٠٤٨٨٨) و (١٥٨,٧١٩)، ويعكس ذلك ارتفاع نسبة كثافة الأصول التي تعتمد عليها معظم شركات عينة البحث في إتمام عملياتها، وذلك بالشكل الذي قد يتسبب في تزايد احتمالات التعرض لظاهرة السلوك غير المتماثل للتكاليف.

- تقارب أحجام عينة الشركات محل البحث حيث بلغ الحد الأدنى للوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركات (١٥,٥٠٨) بينما بلغ الحد الأقصى لها (٢٣,٥٧)، وذلك بمتوسط قدره (١٩,٨٧) وانحراف معياري قدره (١,٣٥).
- تراوحت فترة تولى المدير التنفيذي لمنصبه ما بين سنة واحدة و (١٩) سنة وذلك بمتوسط عام قدره (٥,٣٣) وانحراف معياري (٤,٠٨).
- تزايد إقبال شركات عينة البحث على التعاقد مع أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (Big 4) وذلك بنسبة بلغت قدرها (٧٢,٣٨%) وبإجمالي عدد مشاهدات قدره (٦٩٢) مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدد الشركات التي لا تراجع من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (Big 4) ما قيمته (٢٧,٦٢%) وذلك بإجمالي عدد مشاهدات قدره (٢٦٤) مشاهدة.
- تقارب نسبة عينة الشركات محل البحث التي تتعاقد مع مراجعين لهم خبرة في القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركات محل البحث وذلك بواقع (٥٠,١٠%) وبإجمالي عدد مشاهدات قدره (٤٧٩) مشاهدة، في حين بلغت نسبة الشركات التي لا تراجع من قبل مراجعين ذوي خبرة في القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركات محل المراجعة ما قيمته (٤٩,٩٠%) وبإجمالي عدد مشاهدات قدره (٤٧٧) مشاهدة.
- انخفاض إقبال الشركات على التعاقد مع أكثر من مكتب للمراجعة بهدف القيام بعملية المراجعة المشتركة، حيث بلغت نسبة عدد الشركات التي تقوم بعملية المراجعة المشتركة ما قيمته (١٨,٥١%) وذلك بإجمالي عدد مشاهدات قدره (١٧٧) مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدد الشركات التي لا تشارك أكثر من مراجع للقيام بعملية المراجعة الخارجية ما قيمته (٨١,٤٩%) وذلك بإجمالي عدد مشاهدات قدره (٧٧٩) مشاهدة.

ثانياً: التحقق من مشاكل القياس واختيار الأسلوب الإحصائي المناسب

قام الباحثان بدراسة أهم مشاكل القياس، والتي تضمنت مشكلة عدم اتباع الأخطاء العشوائية للتوزيع الطبيعي، ومشكلة الازدواج الخطي، ومشكلة اختلاف التباينات، ومشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، ويمكن استعراض كيفية الكشف عن تلك المشاكل ومواجهتها وذلك كما يلي:

(١) التوزيع الطبيعي للأخطاء

للتحقق من هذا الفرض تم استخدام اختبار (Shapiro-wilk)، ووفقاً لنتائج هذا الاختبار والمعروضة في جدول رقم (٧) لوحظ أن هذا الفرض غير متحقق، وبالتالي فإن الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة (p-value < 0.05)، وبالتالي فقدت طريقة المربعات الصغرى أهم شرط من شروط استخدامها، ولحل هذه المشكلة تم استخدام أسلوب (Winsorizing) عند مستوى (١%) وذلك لتحويل القيم الشاذة إلى أقرب قيم مقبولة ومن ثم اختبارها باستخدام طريقة المربعات الصغرى كما في دراسة (Veprauskaite and Adams, 2013; Larker et al., 2007).

جدول رقم (٧): نتائج اختبار (Shapiro-Wilk)

Shapiro-Wilk W test for normal data

Variable	Obs	W	V	Z	Prob > z
R	929	0.72786	160.501	12.538	0.00000

(٢) الازدواج الخطي

يقصد بالازدواج الخطي وجود ارتباط مؤثر ما بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، وتم التحقق من مدى وقوع النماذج المقدرّة في مشكلة الازدواج الخطي من خلال قياس معامل التضخم "VIF"، ولحل مشكلة الازدواج الخطي تم أخذ القيم المعيارية للمتغيرات التي كانت قيم (VIF) الخاصة بها أكبر من الرقم (١٠)

أثر جودة المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية ...
د/ السيد أحمد محمود فودة & د/ مصطفى السيد مصطفى على الإسداوي

(Dalal and Zickar, 2012)، وتم حساب قيمة (VIF) مرة أخرى، وقد لوحظ أن مشكلة الازدواج الخطي قد عولجت حيث كانت قيم (VIF) لجميع المتغيرات لا تتجاوز (١٠). ويوضح جدول رقم (٨) نتائج معامل تضخم التباين لمتغيرات البحث.
جدول رقم (٨): نتائج معامل التضخم (VIF) لمتغيرات البحث

المتغيرات Variables	معامل تضخم التباين (VIF)	مقلوب معامل تضخم التباين (1/VIF)
DLGSALE	6.89	0.145197
DLGSALEAUD~E	3.87	0.258328
DLGSALETEN	3.14	0.318247
DLGSALEAUDSP	2.20	0.455361
DLGSALEJOI~D	1.31	0.763884
ZDLGSALESIZE	1.27	0.786811
DLGSALEASS	1.21	0.826187
ZLGSAL	1.15	0.872975
DLGSALEFCF	1.13	0.882407
Mean VIF	2.46	

(٣) مشكلة اختلاف التباينات (Heteroscedasticity)

للتحقق من صحة فرض ثبات التباينات، قام الباحثان باستخدام اختبار (White)، وكذلك اختبار (Cook-Weisberg)، وبحسابهما كما يتضح لاحقاً في جدول رقم (٩) تبين عدم تحقق هذا الشرط، حيث كانت قيمة (P-Value < 0.05)، ولحل هذه المشكلة تم تطبيق أسلوب (Robust Standard Error)، والذي يصحح الأخطاء المعيارية من أثر مشكلتي عدم ثبات التباينات والارتباط الذاتي (Hoechle, 2007; Holzacker et al., 2015).

جدول رقم (٩): نتائج اختبارات التحقق من مشكلة اختلاف التباينات

Cook-Weisberg test	White's test
chi2 (1) = 11.42	chi2 (43) = 89.06
Prob > chi2 = 0.0007	Prob > chi2 = 0.0000

(٤) مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation)

تنشأ هذه المشكلة عن طريق وجود علاقة ارتباطية بين أخطاء نموذج الانحدار، وللكشف عن مدى وقوع نموذج البحث في مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، تم استخدام اختبار (Wooldridge)، وأسفرت نتائج هذا الاختبار كما يوضح الجدول رقم (١٠) عن وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين الأخطاء في متغيرات البحث حيث كانت قيمة ($p\text{-value} < 0.05$). ولحل هذه المشكلة تم تطبيق أسلوب (Robust Standard Error).

جدول رقم (١٠): نتائج اختبار (Wooldridge)

Wooldridge test for autocorrelation in panel data	
H ₀ : no first order autocorrelation	
F (1, 59)	= 2.300
Prob > F	= 0.1347

وأخيراً وبعد استعراض مشاكل القياس وكيفية معالجتها، أصبح من الضروري تحديد الأسلوب الإحصائي الأفضل وذلك من خلال المقارنة بين نمودي التأثيرات الثابتة (Fixed Effect) والتأثيرات العشوائية (Random Effects) طبقاً لدراسة (Baltagi, 2008). وذلك من خلال تشغيل اختبار (Hausman test) والذي أسفرت نتائجه كما يتضح في الجدول رقم (١١) عن أفضلية نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect) حيث كانت قيمة معنوية الاختبار (Sig) تعادل (0.0004).

جدول رقم (١١): نتائج المفاضلة بين نمودي التأثيرات الثابتة والعشوائية

Variables	Coefficients		(b-B) Difference	Sqrt (diag(V _b - V _B))
	(b) Fixed	(B) random		
LGSALE	.9473371	.9575381	-.010201	.0124878
DLGSALE	.0023225	.0081739	-.0058514	.0030806
DLGSALEAUD~E	-.0058681	-.0060656	.0001975	.0008057

أثر جودة المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية ...
د/ السيد أحمد محمود فودة & د/ مصطفى السيد مصطفى على الإسدوي

DLGSALEAUDSP	-.0024956	-.0027332	.0002375	.0006991
DLGSALEJOI~D	.0044256	.0044124	.0000131	.0007591
DLGSALEFCF	.0003393	-.0016668	.0020061	.0004469
DLGSALEASS	.0005367	.0005439	-7.13e-06	.0000267
DLGSALESIZE	.0002024	-.000036	.0002383	.000157
DLGSALETEN	-.0001905	-.0006252	.0004346	.000602

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg

B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

$$\chi^2(9) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B)$$

$$= 30.40 \quad \text{Prob} > \chi^2 = 0.0004$$

حيث إن:

DLGSALE	: المتغير تفاعلي (المتغير الوهمي لتغير المبيعات بقيمة سالبة * اللوغاريتم الطبيعي لتغير المبيعات).
DLGSALEAUD~E	: متغير تفاعلي (المتغير الوهمي لتغير المبيعات بقيمة سالبة * اللوغاريتم الطبيعي لتغير المبيعات * حجم مكتب المراجعة).
DLGSALEAUDSP	: متغير تفاعلي (المتغير الوهمي لتغير المبيعات بقيمة سالبة * اللوغاريتم الطبيعي لتغير المبيعات * التخصص الصناعي للمراجع).
DLGSALEJOI~D	: متغير تفاعلي (المتغير الوهمي لتغير المبيعات بقيمة سالبة * اللوغاريتم الطبيعي لتغير المبيعات * المراجعة المشتركة).
DLGSALEFCF	: متغير تفاعلي (المتغير الوهمي لتغير المبيعات بقيمة سالبة * اللوغاريتم الطبيعي لتغير المبيعات * التدفقات النقدية الحرة).
DLGSALEASS	: متغير تفاعلي (المتغير الوهمي لتغير المبيعات بقيمة سالبة * اللوغاريتم الطبيعي لتغير المبيعات * كثافة الأصول).
DLGSALESIZE	: متغير تفاعلي (المتغير الوهمي لتغير المبيعات بقيمة سالبة * اللوغاريتم الطبيعي لتغير المبيعات * حجم الشركة).
DLGSALETEN	: متغير تفاعلي (المتغير الوهمي لتغير المبيعات بقيمة سالبة * اللوغاريتم الطبيعي لتغير المبيعات * دوران المدير التنفيذي).

ثالثاً: مناقشة نتائج تحليل الانحدار

بعد التحقق من معالجة مشاكل القياس بنموذج الانحدار المستخدم في التحقق من مدى صحة فروض البحث، يمكن استعراض ومناقشة نتائج تحليل الانحدار العام التي تم التوصل إليها ويُلخصها الجدول رقم (١٢) كما يلي:

جدول رقم (١٢)

نتائج تحليل الانحدار الخاص بأثر مقاييس جودة المراجعة على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل

Fixed-effects (within) regression		Number of obs = 929				
R-sq:	Obs per group:					
within = 0.7712	min = 7					
between = 0.9753	avg = 15.5					
overall = 0.9405	max = 17					
Adjusted R-sq: 0.769	F(9,59) = 316.06					
Corr (u_i, Xb) = 0.0526	Prob > F = 0.0000					
LGOPRCOSTw	Coef.	Robust Std. Err	T	P > t	[95% Conf. Interval]	
ZLGSALEw	.5898761	.016543	35.66	0.000	.556772	.622979
DLGSALEw	.0068288	.00305	2.24	0.029	.000716	.012940
DLGSALEAUDSIZEw	-.0061663	.00294	-2.10	0.040	-.012049	-.00028
DLGSALEAUDSPw	-.0040172	.002506	-1.60	0.114	-.009033	.000999
DLGSALEJOINAUDw	.0039848	.002305	1.73	0.089	-.000627	.008597
DLGSALEFCFw	-.0129507	.009894	-1.31	0.196	-.032750	.006848
DLGSALEASSw	.0008156	.000264	3.09	0.003	.000287	.001344
ZDLGSALESIZEw	.0170522	.007188	2.37	0.021	.002667	.031436
DLGSALETENw	-.0007009	.002669	-0.26	0.794	-.006042	.004640
_cons	8.316095	.003708	2242.3	0.000	8.30867	8.32351
sigma_u	.08241215					
sigma_e	.12197788					
rho	.31341245	(fraction of variance due to u_i)				

حيث أن:

W	: أسلوب (Winsorizing) عند مستوى (١%) وذلك لتحويل القيم الشاذة لمتغيرات البحث إلى أقرب قيم مقبولة.
LGOPRCOSTw	: اللوغاريتم الطبيعي لتكاليف (مصروفات) التشغيل.
ZLGSALew	: اللوغاريتم الطبيعي لتغير المبيعات بعد أخذ القيم المعيارية.
DLGSALew	: متغير تفاعلي (المتغير الوهمي لتغير المبيعات بقيمة سالبة * اللوغاريتم الطبيعي لتغير المبيعات).
DLGSALEAUDSIZEw	: متغير تفاعلي (المتغير الوهمي لتغير المبيعات بقيمة سالبة * اللوغاريتم الطبيعي لتغير المبيعات * حجم مكتب المراجعة).
DLGSALEAUDSPw	: متغير تفاعلي (المتغير الوهمي لتغير المبيعات بقيمة سالبة * اللوغاريتم الطبيعي لتغير المبيعات * التخصص الصناعي للمراجع).
DLGSALEJOINAUDw	: متغير تفاعلي (المتغير الوهمي لتغير المبيعات بقيمة سالبة * اللوغاريتم الطبيعي لتغير المبيعات * المراجعة المشتركة).
DLGSALEFCFw	: متغير تفاعلي (المتغير الوهمي لتغير المبيعات بقيمة سالبة * اللوغاريتم الطبيعي لتغير المبيعات * التدفقات النقدية الحرة).
DLGSALEASSw	: متغير تفاعلي (المتغير الوهمي لتغير المبيعات بقيمة سالبة * اللوغاريتم الطبيعي لتغير المبيعات * كثافة الأصول).
ZDLGSALESIZEw	: متغير تفاعلي (المتغير الوهمي لتغير المبيعات بقيمة سالبة * اللوغاريتم الطبيعي لتغير المبيعات * حجم الشركة) بعد أخذ القيم المعيارية.
DLGSALETEN	: متغير تفاعلي (المتغير الوهمي لتغير المبيعات بقيمة سالبة * اللوغاريتم الطبيعي لتغير المبيعات * دوران المدير التنفيذي).

وفي ضوء الجدول السابق يتضح ما يلي:

- وجود أثر سلبي عند مستوى معنوية (٥%) بين حجم مكتب المراجعة والسلوك غير المتمثل لمصروفات التشغيل، بمعنى أن الشركات التي تم مراجعتها بواسطة مكاتب مراجعة كبيرة الحجم تميل إلى الاحتفاظ بالتكاليف غير المستغلة في فترات انخفاض المبيعات، حيث يتضح أن معامل الانحدار بين حجم مكتب المراجعة والسلوك غير المتمثل للتكاليف يأخذ قيمة سالبة وهو ما يشير إلى احتفاظ الشركات بالتكاليف غير المستغلة في فترات انخفاض الإيرادات (محمد، بغدادي، ٢٠١٩، Anderson et al., 2003;). وتأتي هذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسة (Linggardjaja, 2020)، وكذلك دراسة (Abdi and Abdi, 2017) التي وجدت أن حجم مكتب المراجعة وخبرة المراجع لهما تأثير معنوي على السلوك غير المتمثل للتكاليف في اتجاه الاحتفاظ بالتكاليف غير المستغلة. وربما يرجع ذلك إلى أن العديد من تلك

الشركات قد تعاني من حدة المنافسة في القطاع الذي تعمل به، مما يجعلها تحتفظ ببعض الموارد غير المستغلة استعداداً لتحسن الطلب على المبيعات والمحافظة على الحصة السوقية، ويدعم ذلك ما كشفت عنه نتائج دراسة (Soewarno and Krisnadewi, 2019) التي وجدت أنه في ظل حدة المنافسة، فإن الشركات تحتفظ بالموارد غير المستغلة عند انخفاض المبيعات. وكذلك دراسة (Li and Chen, 2011) التي خلصت إلى أن زيادة درجة المنافسة في الصناعة التي تعمل بها الشركة تؤدي إلى احتفاظ الشركات بالموارد البشرية والمادية عند انخفاض الطلب على المبيعات. بالإضافة إلى أن درجة التأكد بشأن تحسن الطلب المستقبلي على مبيعات الشركة يعتبر أحد المبررات القوية التي قد يقدمها المدير التنفيذي للمراجع الخارجي للاحتفاظ بالموارد غير المستغلة في فترات انخفاض المبيعات. إذ أن قرار التخلص من الموارد قد يترتب عليه الاستغناء عن عمالة مدربة وتحمل تكاليف المعاشات المبكرة ومكافآت ترك الخدمة (Hwang and Park, 2012)، بالإضافة إلى تحمل الشركة تكاليف إعادة التشغيل عند تحسن المبيعات، مثل تكاليف اختبار وتدريب العمال الجدد (Uy, 2014). وبالتالي يتم قبول الفرض الأول من البحث الحالي والذي ينص على أنه "يؤثر حجم مكتب المراجعة على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية".

- عدم وجود أثر معنوي للتخصص القطاعي للمراجع على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Abdi and Abdi, 2017) التي وجدت أن خبرة المراجع في الصناعة التي تعمل بها الشركة لا تؤثر على السلوك غير المتماثل للتكاليف. وبالتالي يتم رفض الفرض الثاني من البحث الحالي والذي ينص على أنه "يؤثر التخصص القطاعي للمراجع على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية".
- وجود أثر إيجابي للمراجعة المشتركة على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل وذلك عند مستوى معنوية (١٠%)، وهو ما يشير إلى أن الشركات التي تم مراجعة تقاريرها المالية بواسطة أكثر من مكتب للمراجعة (كأحد مؤشرات جودة

المراجعة الخارجية) ترتبط معنوياً بالتخلص من التكاليف غير المستغلة في فترات الانخفاض المبيعات. حيث يتبين أن معامل الانحدار بين المراجعة المشتركة والسلوك غير المتماثل للتكاليف يأخذ قيمة موجبة وهو ما يشير إلى تخلص الشركات من التكاليف غير المستغلة في فترات انخفاض الإيرادات (محمد، بغدادي، ٢٠١٩؛ Anderson et al., 2003). وتتفق هذه النتيجة مع نتائج معظم الدراسات السابقة التي اختبرت أثر جودة المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف، وتوصلت إلى وجود أثر معنوي لجودة المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف في اتجاه التخلص من الموارد غير المستغلة (Liang et al., 2014; Hong and Liang, 2015; Li, 2018; Muluk et al., 2019). وقد يرجع ذلك إلى أن جودة المراجعة الخارجية تعد أحد الآليات الخارجية للرقابة على المدراء والتي يمكن أن تسهم في الحد من مشكلات الوكالة من خلال تخفيض السلوك الانتهازي للمدراء في التأثير على سلوك التكاليف، مما يعمل على التخلص من الموارد غير المستغلة عند انخفاض المبيعات؛ طالما لا توجد مؤشرات لتحسن الطلب على المبيعات في المستقبل أو مبررات مقنعة يقدمها المدير للمراجع الخارجي بضرورة الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة (Hong and Liang, 2015; Muluk et al., 2019). وبالتالي يتم قبول الفرض الثالث من البحث الحالي والذي ينص على أنه "يؤثر أسلوب المراجعة المشتركة على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية".

- وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، تشير نتائج تحليل الانحدار إلى وجود أثر إيجابي عند مستوى معنوية (١%) بين متغير كثافة الأصول والسلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل، أي أن الشركات التي ترتفع بها نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي المبيعات تميل إلى التخلص من الموارد غير المستغلة في فترات انخفاض الإيرادات. بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي عند مستوى معنوية (٥%) بين متغير حجم الشركة والسلوك غير المتماثل للتكاليف، وهو ما يشير إلى أن الشركات كبيرة الحجم تفضل التخلص من الموارد غير المستغلة عند انخفاض الطلب على المبيعات.

أثر جودة المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية ...
د/ السيد أحمد محمود فودة & د/ مصطفى السيد مصطفى علي الإسدوي

كما يتضح من نتائج تحليل الانحدار عدم وجود أثر معنوي لكلٍ من متغير التدفقات النقدية الحرة ومتغير دوران المدير التنفيذي على السلوك غير المتماثل لمصرفات التشغيل.

وفي ختام مناقشة وتحليل نتائج نموذج البحث يمكن تلخيص نتائج اختبار الفرض العام للبحث وفروضه الفرعية، كما في الجدول رقم (١٣) التالي:

جدول رقم (١٣): ملخص نتائج اختبار فروض البحث

الفروض	صيغة الفروض	القرار
الفرض العام	"تؤثر جودة عملية المراجعة على السلوك غير المتماثل لمصرفات التشغيل في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية".	قبول جزئي
ف/١ فرعى	"يؤثر حجم مكتب المراجعة على السلوك غير المتماثل لمصرفات التشغيل في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية".	قبول
ف/٢ فرعى	"يؤثر التخصص القطاعي للمراجع على السلوك غير المتماثل لمصرفات التشغيل في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية".	رفض
ف/٣ فرعى	"يؤثر أسلوب المراجعة المشتركة على السلوك غير المتماثل لمصرفات التشغيل في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية".	قبول

رابعاً: تفسير أسباب التضارب في نتائج الدراسات السابقة في ضوء نتائج البحث

توصل البحث الحالي إلى وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب المراجعة (كأحد مؤشرات جودة المراجعة الخارجية) والسلوك غير المتماثل لمصرفات التشغيل في اتجاه الاحتفاظ بالتكاليف غير المستغلة في فترات انخفاض الإيرادات. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج مجموعة من الدراسات السابقة، مثل (Liang et al., 2014; Hong and Liang, 2015; Li, 2018; Muluk et al., 2019). كما توصل البحث الحالي إلى وجود علاقة معنوية بين المراجعة المشتركة (كأحد مؤشرات جودة المراجعة الخارجية) والتخلص من التكاليف غير المستغلة في فترات انخفاض الإيرادات. ويدعم ذلك نتائج دراستي (Abdi and Abdi, 2017; Linggardjaja, 2020).

وفي ضوء نتائج البحث الحالي ونتائج الدراسات السابقة يمكن القول أن قرار المدراء بالاحتفاظ بالتكاليف أو التخلص منها عند انخفاض المبيعات قد يتوقف على مجموعة من العوامل، والتي قد تشمل:

- قدرة المدراء على إقناع الجهات المسؤولة عن الرقابة على الشركة، والتي تشمل: مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية؛ بأهمية الاحتفاظ ببعض أو معظم الموارد غير المستغلة رغم انخفاض الطلب على مبيعات، طالما توجد مؤشرات لتحسن الطلب على مبيعات الشركة في المستقبل، كما في حالة التعاقد على بيع منتجات الشركة في الفترات التالية. بالإضافة إلى أنه إذا كان انخفاض المبيعات يرجع إلى ظروف اقتصادية عامة (كما في حالة حدوث كساد في الاقتصاد القومي) وتوجد مؤشرات لتحسن ظروف الاقتصاد القومي، فقد يرى المراجع الخارجي وباقي الجهات الرقابية أن قيام المدراء بالاحتفاظ بالتكاليف يمثل أفضل البدائل المتاحة.
- تفهم المراجع الخارجي لطبيعة نشاط الشركة وظروف القطاع الصناعي الذي تعمل به ودرجة المنافسة بين شركات القطاع، قد يجعله يدعم قرار الاحتفاظ ببعض الأصول والموارد غير المستغلة بالكامل في فترات انخفاض الإيرادات، لتجنب انخفاض الحصة السوقية للشركة واحتمالية خروج الشركة من السوق.
- أن طبيعة أصول الشركة وسرعة التخلص منها وسهولة إعادة تشغيلها مرة أخرى والأرباح والخسائر المتوقعة من بيع الأصول، قد يؤثر بشكل كبير على قبول المراجع الخارجي لقرارات المدراء بشأن الاحتفاظ بالموارد أو التخلص منها عند حدوث انخفاض في الإيرادات.
- جودة الأعمال التي تؤديها المراجعة الداخلية وطبيعة المعلومات الواردة في التقارير المرفوعة إلى لجنة المراجعة (أو مجلس الإدارة) بشأن كفاءة وفعالية المدراء في استغلال موارد الشركة؛ قد تؤثر على اقتناع المراجع الخارجي بقرار احتفاظ المدراء بالتكاليف أو التخلص منها. إذ يفترض أن المراجعة الداخلية أحد الجهات الرقابية الداخلية المنوط لها الرقابة على تصرفات المدراء ورفع

تقاريرها بشكل دوري إلى لجنة المراجعة، ولضمان استقلالية المراجعة الداخلية لا تتبع الإدارة التنفيذية ولكن تكون تبعيتها التنظيمية للجنة المراجعة أو مجلس الإدارة (IIA, 2010).

● إذا تكونت عقيدة المراجع الخارجي بأن الأصول غير المستغلة في فترات انخفاض الإيرادات، بمثابة إهدار لموارد الشركة بدافع الاستهلاك المظهري الزائد أو ما يعرف ببناء الإمبراطورية الإدارية كأحد المشكلات الرئيسية الناتجة عن نظرية الوكالة؛ فمن المتوقع أن يمارس المراجع الخارجي ضغوطاً على المدراء للتخلص من الموارد العاطلة، وإبلاغ الجهات الرقابية الداخلية للشركة (مجلس الإدارة، لجنة المراجعة) لضمان استجابة المدراء للتخلص من الموارد غير المستغلة. وبالتالي قد لا يجد المدراء مفر سوى الاستجابة لرؤية المراجع الخارجي بشأن التخلص من الموارد العاطلة، وإلا قد يتعرض لعقوبات من قبل مجلس الإدارة ربما تصل إلى عزلهم وتعيين مدراء جدد.

وبالتالي يمكن القول أنه لا يوجد قرار أمثل بشأن الاحتفاظ بالتكاليف أو التخلص منها في فترات انخفاض الإيرادات، وإنما أمثلية القرار تتحدد في ضوء: طبيعة نشاط وأصول الشركة، درجة المنافسة في الصناعة، مؤشرات الطلب المستقبلي على مبيعات الشركة، مشكلات الوكالة.

القسم السابع: خلاصة البحث والدراسات المستقبلية

أولاً: خلاصة البحث

ناقش البحث أثر جودة المراجعة - ممثلة في كلٍ من حجم مكتب المراجعة والتخصص القطاعي للمراجع والمراجعة المشتركة - على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل. وتم تطبيق البحث على عينة مكونة من (٦١) شركة ببورصة الأوراق المالية المصرية، بإجمالي عدد مشاهدات قدره (٩٥٨) مشاهدة خلال السلسلة الزمنية الممتدة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٦. ويعد البحث الحالي امتداد إلى الأدبيات المحاسبية السابقة في هذا المجال نظراً لأنه يسعى إلى تقديم دليل بحثي حول أثر جودة

المراجعة على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل في البيئة المصرية مقارنة بالبيئات الأجنبية الأخرى، بالإضافة إلى تناول البعد الخاص بالمراجعة المشتركة كأحد مقاييس جودة المراجعة على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة في حدود علم الباحثان.

واعتمد الباحثان على تصميم نموذج للانحدار الخطى المتعدد وذلك لاختبار الفروض الثلاثة للبحث والتي تجسد تأثير المقاييس الثلاثة لجودة المراجعة على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل. وخلص البحث إلى وجود أثر معنوي لحجم مكتب المراجعة على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل في اتجاه الاحتفاظ بالتكاليف غير المستغلة في فترات انخفاض الإيرادات، كما أشارت نتائج البحث إلى وجود أثر معنوي للمراجعة المشتركة على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل في اتجاه التخلص من التكاليف غير المستغلة في فترات انخفاض الإيرادات، ولكن لم تقدم نتائج البحث دليل على وجود تأثير معنوي للتخصص القطاعي للمراجع على السلوك غير المتماثل للتكاليف وقد يرجع ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع حجم مكتب المراجعة أو الانتماء إلى أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (Big 4) قد يسهم في تحسين جودة عملية المراجعة، وذلك انطلاقاً من قدرة مكاتب المراجعة كبيرة الحجم على توفير الإمكانيات المادية وجذب الأكفاء من المراجعين، بالإضافة إلى قدرتها على الحفاظ على استقلاليتها ومقاومة ضغوط الأطراف ذات العلاقة وذلك حفاظاً على سمعة مكتب المراجعة وجذب عملاء جدد، بالشكل الذي قد ينعكس إيجابياً على دقة قرارات المدراء بشأن الاحتفاظ بالتكاليف عند وجود مؤشرات بتحسين الطلب على المبيعات في المستقبل، وزيادة درجة المنافسة في الصناعة التي تعمل بها الشركة.
- تسهم المراجعة المشتركة في تخفيض وقت عملية المراجعة خاصة لو تمت عملية المراجعة بالتعاون مع أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، بما قد يؤدي إلى زيادة فعالية التخطيط والتنسيق لأداء عملية المراجعة وتخفيف الضغوط التي قد تمارسها إدارة الشركات على المراجعين. بالشكل الذي قد يعمل على تدعيم

استقلالية المراجعين وتحسين جودة عملية المراجعة خاصة بعد تبادل الأفكار ومناقشة النتائج بين المراجعين. بما قد ينعكس إيجابياً على تخفيض مخاطر الغش بالتقارير المالية والحد من التصرفات الانتهازية للمدراء ومن بينها استغلال المدراء للموارد غير المستخدمة أو العاطلة لتحقيق مصالحهم الشخصية لبناء الإمبراطورية الإدارية وتحقيق الأرباح المستهدفة. بالإضافة إلى أن المراجعة المشتركة قد تسهم في توافر المعرفة والخبرة، بالشكل الذي قد ينعكس إيجابياً على سرعة ودقة تنفيذ إجراءات المراجعة للكشف عن عمليات الغش والتلاعب، بما قد يترتب عليه تحسين جودة عملية المراجعة، وتخفيض السلوكيات الانتهازية للمدراء التي قد تدفعهم نحو تأخير الاستغناء عن الموارد العاطلة غير المستغلة عند انخفاض المبيعات مقارنة بزيادة الموارد عند زيادة المبيعات بنفس المقدار. ومن ثم تخفيض احتمالية الإضرار بمصالح الملاك ومخاطر إقامة الدعاوى القضائية ضد مكاتب المراجعة الخارجية.

ثانياً: الدراسات المستقبلية

- توجد بعض النقاط البحثية التي يمكن أن تمثل أساساً لبحوث مستقبلية في البيئة المصرية، لعل من أهمها:
١. دراسة واختبار أثر إدارة الأرباح ومكافآت الإدارة على السلوك غير المتماثل للتكاليف.
 ٢. دراسة واختبار أثر الظروف الاقتصادية العامة على السلوك غير المتماثل للتكاليف.
 ٣. دراسة واختبار أثر أتعاب وتغيير المراجع الخارجي على السلوك غير المتماثل للتكاليف.
 ٤. دراسة واختبار أثر تبني الشركات الأساليب الحديثة في مجال إدارة التكلفة على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية والسلوك غير المتماثل للتكاليف.
 ٥. دراسة واختبار أثر فعالية لجنة المراجعة ونظام الرقابة الداخلية على السلوك غير المتماثل للتكاليف.

أثر جودة المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية ...
د/ السيد أحمد محمود فودة & د/ مصطفى السيد مصطفى علي الإسداهي

قائمة المراجع :

أولاً: المراجع العربية

- الشهاوي، صلاح أحمد محمد، ٢٠١٤، أثر تطوير أنشطة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية بتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP): دراسة ميدانية، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الأول، ٣٢٤-٣٧٢.
- العتار، محمد صبري، ٢٠١١، *المحاسبة الإدارية*، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- الهريدي، علي محمود، ٢٠١٥، تأثير المراجعة المشتركة على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثاني والخمسون، العدد الأول، ١١١-١٥٣.
- جاب الله، سامية طلعت عباس، ٢٠١٩، السلوك غير المتماثل للتكلفة وعلاقته بتمهيد الدخل: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية، *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الثامن، العدد الثاني، ٨٩-١٢٨.
- عبد الحليم، أحمد حامد محمود، ٢٠٢٠، قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة التقارير المالية: أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثاني، العدد الثاني، الجزء الثاني، ١٢٩-٢٣٨.
- عبد اللطيف، محمود محمد محمود، ٢٠١٧، دور نظم تخطيط موارد المشروع (ERP) في دعم إدارة التكلفة خلال مرحلة تصميم المنتج، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الرابع والخمسين، ١-٥١.
- عصيمي، أحمد زكريا ذكي، ٢٠١١، أثر استخدام نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة التقرير المالي بالتطبيق على منشآت الأعمال السعودية، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٤٨٥-٥٥٦.
- علي، وليد أحمد محمد، ٢٠١٣، أثر التكامل بين نظام محاسبة استهلاك الموارد ونظام تخطيط موارد المشروع في دعم إدارة التكلفة: دراسة ميدانية، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الأول، العدد الأول، ٢٤٩-٣٠١.

أثر جودة المراجعة على السلوك غير المتمثل للتكاليف في الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية ...
د/ السيد أحمد محمود فودة & د/ مصطفى السيد مصطفى علي الإسداوي

عناي، محمد عبد السميع، ٢٠١١، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث
باستخدام Windows SPSS، الطبعة الثالثة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

عيسى، سمير كامل محمد، ٢٠٠٨، العوامل المحددة لجودة المراجعة في تحسين جودة حوكمة الشركات،
مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ٤٩ - ٩٠.

فليح، عبد المنعم، ٢٠١٤، المحاسبة الإدارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

محمد، محمد محمود سليمان؛ بغدادي، أحمد بغدادي أحمد، ٢٠١٩، العلاقة بين التجنب الضريبي
والسلوك غير المتمثل للتكاليف: دراسة اختبارية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة
عين شمس، العدد الثالث، ٧٨٧-٨٤٨.

محمد، هاجر عبد الرحمن عبد الفتاح، ٢٠٢٠، قياس تأثير توقعات الإدارة على السلوك غير المتمثل
للتكلفة بهدف زيادة جودة المحتوى المعلوماتي لنظام المحاسبة الإدارية: دراسة تطبيقية،
مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الرابع والعشرين، العدد
الأول، ٦٢٤-٥٦٢.

مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، ٢٠١٦، قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير
المالية وقيمة الشركة: أدلة عملية من الشركات المسجلة في البورصة المصرية، مجلة البحوث
المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠٣-٢٥٤.

منطاش، عبد الحميد عبد المنعم عبد الحميد، ٢٠١٥، قياس انعكاس التكاليف ثنائية الاتجاه على دقة
مخرجات نظام المحاسبة الإدارية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة،
جامعة القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abdi, R., and M.Abdi, 2017, The Effect of Audit Quality on Costs
Stickiness in Manufacturing Companies Listed in Tehran Stock
Exchange, *Urban Management*, 46 (1):275-286.

Abrokwa, J., and P.Nkanasah, 2013, *Accuracy of earnings Forecasts:
Evidence from Ghana*, Available at: [https://www.aabri.com/
manuscripts/131777](https://www.aabri.com/manuscripts/131777).

- Ahmad, M.A., and H.M.Alrabba, 2017, The role of external auditing in activating the governance for controlling banking risk, *Corporate Ownership and Control*, 14 (3): 96-112.
- Afza, T., and M.S.Nazir, 2014, Audit Quality and Firm Value: A Case of Pakistan, *Research Journal of Applied Sciences*, 9 (7): 1803-1810.
- Alfraih, M.M., 2016, The role of audit quality in firm valuation: Evidence from an emerging capital market with a joint audit requirement, *International Journal of Law and Management*, 58 (5): 575-598.
- Anderson, M.C., R.D.Banker, and S.N.Janakiraman, 2003, Are Selling, General, and Administrative Costs “Sticky” ?, *Journal of Accounting Research*, 41 (1): 47–63.
- Asthana, S., 2014, Abnormal audit delays, earnings quality and firm value in the USA, *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 12 (1): 21-44.
- Baltagi, B., 2008, *Econometric analysis of panel data*, John Wiley and Sons.
- Banker, R.D., Dmitri, B.Mustafa, and M.Raj, 2014, The Moderating effect of prior sales changes on asymmetric cost behavior, *Journal of Management Accounting Research*, 26 (2): 221-242.
- Behn, B, K., J.H.Choi, and T.Kang, 2008, Audit Quality and Properties of Analysts Earnings Forecasts, *The Accounting Review*, 83 (2): 327-349.
- Benali, A., 2013, *The Shareholders Confidence and Effectiveness of Joint Auditors: Empirical Validation in the French Context*, Available at: www.ccsenet.org/journal/index.php/ijbm/article/view/25107.

- Boakye, B.Y., F.Atiso, and E.Koranteng, 2019, *The Relationship between Real Earnings Management and Cost Behavior*, Available at: <https://doi.org/10.33215/sjom.v2i6.244>.
- Bo, H., W.Man, and J.Jiansong, 2017, *The supervision of institutional investors, "Big Bath" and cost stickiness:a perspective of asset impairment*, Available at: http://en.cnki.com.cn/Article_en/CJFD.
- Cahan, S.F., and J.Sun, 2014, *The Effect of Audit Experience on Audit Fees and Audit Quality*, Available at: <https://doi.org/10.1177/0148558X14544503>.
- Chae, S.J., and K.Chung, 2015, The Effect Of Human Resource Investment In Internal Accounting Control On Cost Stickiness, *Journal of Applied Business Research*, 31(5), 1719-1732.
- Chen, C., H.Lu, and T.Sougiannis, 2012, The agency problem, corporate governance, and the asymmetrical behavior of selling, general, and administrative costs, *Contemporary Accounting Research*, 29 (1): 252–282.
- Chen, H., J.Z.Chen, G.J.Lobo, and Y.Wang, 2011, Effects of Audit Quality on Earnings Management and Cost of Equity Capital: Evidence from China, *Contemporary Accounting Research*, 28 (3): 892-925.
- Chen, Y.S., J.C.S.Hsu, M.Huang, and P.Yang, 2013, Quality, Size, and Performance of Audit Firms, *The International Journal of Business and Finance Research*, 7 (5):89-105.
- Ching, C.P., B.H.Teh, O.T.San, and Y.Hoe, 2015, The Relationship among Audit Quality, Earnings Management, and Financial Performance of Malaysian Public Listed Companies, *International Journal of Economics and Management*, 9 (1): 211-231.

- Choi, J.H., C.Kim, J.B.Kim, and Y.Zang, 2010, Audit Office Size, Audit Quality, and Audit Pricing, *A Journal of Practice*, 29 (1): 73–97.
- Choi, S., I.Hwang, and J.H.Park, 2019, *Managerial Ability and Asymmetric SGA Cost Behavior*, Available at: <https://ssrn.com/abstract=3230570>.
- Cohen, S., V.Karatzimas, and C.Naoum, 2017, The sticky cost phenomenon at the local government level: empirical evidence from Greece, *Journal of Applied Accounting Research*, 18 (4):445-463.
- Dalal, D.K., and M.J.Zickar, 2012, Some common myths about centering predictor variables in moderated multiple regression and polynomial regression, *Organizational Research Methods*, 15 (3): 339-362.
- Darabi, R., M.Zamani, 2017, Tax Avoidance and Asymmetric Costs Behavior, *Iranian Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 1 (1): 39-51.
- Fooladi, M., and Z.A.Shukor, 2012, *Board of Directors, Audit Quality and Firm Performance: Evidence from Malaysia*, Available at: <https://ssrn.com/abstract=2259523>.
- Francis, J.R., and M.D.Yu, 2009, Big 4 Office Size and Audit Quality, *The Accounting Review*, 84 (5): 1521–1552.
- Gunn, J.L., and P.N.Michas, 2018, Auditor Multinational Expertise and Audit Quality, *The Accounting Review*, 93 (4): 203–224.
- Guo, Y., and L.Mo, 2015, *Audit Office Size and Audit Quality: The Influence of City-Level Industry Specialists and Audit Firm Tenure*, Available at: <https://www.rieb.kobe-u.ac.jp/tjar/conference/5th>.

- Han, H.Y.W., 2012, *Individual Auditor's Characteristics and Audit Quality*, Available at: http://en.cnki.com.cn/Article_en/CJFDTTotal-ZKJP201203005.htm.
- Hassani, M., and N.A.Zadeh, 2017, *The Relationship between Audit Quality and Accrual-based Earnings Management: Evidences from Profitability and Liquidity Weakness*, Available at: https://iranjournals.nlai.ir/article_865235_37f841d41f84dbc6a1033bf39953807c.pdf.
- He, W., B.K.Sidhu, and S.L.Taylor, 2014, *Audit Quality and Properties of Analysts Information Environment*, Available at: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2473418>.
- Hoechle, D., 2007, Robust standard errors for panel regressions with cross-sectional dependence, *The Stata Journal*, 7 (3): 281-312.
- Holzacker, M., R.Krishnan, and M.D.Mahlendorf, 2015, The Impact of Changes in Regulation on Cost Behavior, *Contemporary Accounting Research*, 32 (2): 534-566.
- Ho, M., 2019, *Competition in the Market for Assurance Services*, PhD Thesis, Carnegie Mellon University, United States of America.
- Hong, L., and Z.Y.Liang, 2015, *External Audit, Ownership Nature and Cost Stickiness*, Available at: http://en.cnki.com.cn/Article_en/CJFDTTotal-NJSJ201502008.htm.
- Hua, S.C., D.T.Hla, and A.H.M.Isa, 2016, *Malaysia Financial Reporting Practices and Audit Quality Promote Financial Success: The Case of Malaysian Construction sector*, Available at: <https://ir.unimas.my/id/eprint/13696>.

- Hundsdoerfer, J., and M.Jacob, 2020, *Corporate Taxes and Firms' Operating Cost Behavior*, Available at: [https:// tax.unc.edu/wp-content/uploads](https://tax.unc.edu/wp-content/uploads).
- Hwang, I., and J.H.Park, 2012, *Managerial Ability and Cost Behavior*, Available at: 10.2139/ssrn.2132292.
- Ibrahim, A.E.A., 2015, Economic growth and cost stickiness: evidence from Egypt, *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 13 (1): 119-140.
- Ibrahim, A.E.A., and A.N.Ezat, 2017, Sticky cost behavior: evidence from Egypt, *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 7 (1): 16- 34.
- Institute of Internal Auditors (IIA), 2010, *International Standards for The Professional Practice of Internal Auditors*, Available at www.theeiiia.Org.
- Jun, Q.X., and L.Liang, 2014, *A Study of the Impact of Corporate Governance on Managers' Self-Interest Motivation and Cost Stickiness*, Available at: http://en.cnki.com.cn/Article_en/CJFDTotall-DDCJ201402013.htm.
- Jusoh, M.A., A.C.Ahmad, and B.Omar, 2013, Managerial Ownership, Audit Quality and Firm Performance in Malaysian, *International Journal of Arts and Commerce*, 10 (2), 45-58.
- Kim, J.H., 2019, The Impact of Cost Stickiness on Audit Pricing, *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 23 (5): 1-11.
- Kama, I., and D.Weiss, 2013, Do Earnings Targets and Managerial Incentives Affect Sticky Costs?, *Journal of Accounting Research*, 51 (1):201-224.

- Kim, J.H., 2019, *The Impact of Asymmetric Cost Behavior on the Audit Report Lag*, Available at: <https://www.abacademies.org>.
- Kim, J.B., J.J.Lee, and J.C.Park, 2019, *Internal Control Weakness and the Asymmetrical Behavior of Selling, General, and Administrative Costs*, Available at: <https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0148558X19868114>.
- Kitching, K., R.Mashruwala, and M.Pevzner, 2016, Culture and Cost Stickiness: A Cross-country Study, *The International Journal of Accounting*, 51(3): 402-417.
- Kuang, Y.F., A.Mohan, and B.Qin, 2015, CEO Overconfidence and Cost Stickiness, *Management Control and Accounting*, 2 (1): 26-32.
- Kun, L.S., 2017, *Media Coverage, Information Environment and Firm's Stickiness of Cost*, Available at: <http://en.cnki.com>.
- Krisnadewi, K.A., and N.Soewarno, 2019, Competitiveness and cost behaviour: evidence from the retail industry, *Journal of Applied Accounting Research*, 21 (1): 125-141.
- Larcker, D.F., S.A.Richardson, and I.Tuna, 2007, Corporate governance, accounting outcomes, and organizational performance, *The Accounting Review*, 82 (4): 963-1008.
- Lee, W.J., J.Pittman, and W.Saffar, 2015, *Political Uncertainty and Cost Stickiness: Evidence from National Elections around the World*, Available at: <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/1911-3846.12547>.
- Liang, L., and S.Z.Kang, 2013, *A Study on the Impact of Managers' Self-interest Incentive to Cost Stickiness*, Available at: http://en.cnki.com.cn/Article_en/CJFD Total- SXCJ.

- Liang, S., D.Chen, X.Hu, 2014, External auditor types and the cost stickiness of listed companies, *China Journal of Accounting Studies*, 2 (4), 294-322.
- Li, L., and H.Yaodan, 2015, *Does Internal Control Play a Restraining Role in the Management of Stickiness of Top Managers' Compensation in Listed Companies? Practical Evidence from A Share Listed Companies in Shanghai and Shenzhen Stock Exchange*, Available at:http://en.cnki.com.cn/Article_en/CJFDTotalsJYJ201501003.htm.
- Lim, C.Y., D.Ding, and C.Charoenwong, 2013, Non-audit fees, institutional monitoring, and audit quality, *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 41 (1): 343–384.
- Linggardjaja, I.K., 2020, Faktor-Faktor yang Mempengaruhi Cost Stickiness - Suatu Kajian Pustaka, *Journal Ilmiah MEA (Manajemen, Ekonomi, and Akuntansi)*, 4 (1): 52-65.
- Li, Y., 2018, Earnings Management Motivation and Cost Stickiness Research Based on Private Equity Placement, *American Journal of Industrial and Business Management*, 8 (1): 597-606.
- Louis, H., D.Robinson, A.X.Sun, 2020, *Perceived Changes in Audit Quality and Firm Value: Evidence From Investors' Reaction to the Revelation of Limiting Liability Agreements in Audit Engagement Letters*, Available at:https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3347397.
- Lu, H., H.Lu, and T.Sougiannis, 2011, The agency problem, corporate governance, and the asymmetrical behavior of selling, general, and administrative costs, *Contemporary Accounting Research*, 29 (1): 252-282.

- Mandour, M., A.Elharidy, and E.Mokhtar, 2018, *Examining the Effect of Joint and Dual Audits on Earnings Management Practices*, Available at: <https://www.researchgate.net>.
- Mansour, G., and M.S.V.Mostafavi, 2019, Political connections and cost stickiness: The moderating role of product market competition, *Journal of Business Management Studies*, 15 (1): 39-49.
- Muluk, A., E.Herianti, and A.Suwanti, 2019, *Does Audit Quality able to Reduce Cost Stickiness? Evidence from Property, Real Estate and Building Construction Industry Adrian*, Available at: DOI 10.18502/kss.v3i26.5401.
- Namitha, C., and S.Shijin, 2016, Managerial discretion and agency cost in Indian market, *Advances in accounting*, 35 (3): 159-169.
- Nikbakht, M., and M.Deldar, 2016, Investigation of the Costs Sticky Behavior and its Impact on Audit Quality, *Journal of Financial Accounting Research*, 8 (3): 77-100.
- Salmani, R., and M.Shahsavari, 2017, *The Effects of Auditor's Type and Expertise on Real and Accrual Earnings Management based on Fraud Triangle Concepts*, Available at: <https://ijaaf2.um.ac.ir/index.php/ijaaf/article/view/68591>.
- Silva, A.D., V.C.Zonattoo, C.B.Magro, and R.Klann, 2019, *Sticky Costs Behavior and Earnings Management*, Available at: <https://doi.org/10.15728/bbr.16.2.6>.
- Sundgren, S., and T.Svanstrom, 2012 Audit office size, audit quality and audit pricing: evidence from small- and medium-sized enterprises, *Accounting and Business Research*, 43 (1):31-55.

- Tang, L., Y.Huang, J.Liu, and X.Wan, 2020, *Cost Stickiness and Stock Price Crash Risk: Evidence from China*, Available at: <https://doi.org/10.1080/1540496X.2020.1787148>.
- Uy, A.O., 2014, *A Study of Agency Costs in Filipino Family Firms*, Available at: <https://www.dlsu.edu.ph/wp-content/uploads/09/EBM-II-011>.
- Veprauskaitė, E., and M.Adams, 2013, Do powerful chief executives influence the financial performance of UK firms?, *The British Accounting Review*, 45 (3): 229-241.
- Wiersma, E., 2011, *The Impact of the Reward Structure on Stickiness*, AAA Management Accounting Section (MAS) Meeting Paper, Available at: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1668758>.
- Xu, S., and K.Zheng, 2018, *Tax Avoidance and Asymmetric Cost Behavior*, Available at: <https://doi.org/10.1177/0148558X18793757>.
- Yang, Y., 2018, *Do Accruals Earnings Management Constraints and Intellectual Capital Efficiency Trigger Asymmetric Cost Behaviour? Evidence from Australia*, Available at: <https://doi.org/10.1111/auar.12250>.
- Yang, Z.J., and W.Jiao, 2015, *Impact of Executive Compensation on Cost Stickiness in Manufacturing Enterprises*, Available at: http://en.cnki.com.cn/Article_en/CJFDTotal-BUSI201502017.htm.
- Yanwen, L., and W.Yugang, 2009, *Cost Stickiness Behavior: Evidence from Chinese Listed Firms*, Available at: http://en.cnki.com.cn/Article_en/CJFDTotal-ZWGD200903014.htm.

Yongqiang, M., and Z.Zehan, 2013, *A Study on Financial Crisis Shocks, Managerial Earnings Incentive and Cost and Expense Stickiness*, Available at: http://en.cnki.com.cn/Article_en/CJFDTotallKGP201306008.htm.

Zhang, Y., 2015, *The Stickiness of SGA Costs, Agency Problems and Competition Intensity*, Master Thesis, Erasmus University Rotterdam, Holland.

Zheng, N., and Y.Chen, 2011, *Analysis on the Factors of Affecting the Sticky Behavior of Net Users*, Available at: https://link.springer.com/content/pdf/10.1007%2F978-3-642-23020-2_63.

Zerni, M., E.Haapamaki, T.Jarvinen, and L.Niemi, 2012, Do Joint audits Improve Audit Quality? Evidence from Voluntary Joint Audits, *European Accounting Review*, 21 (4): 731-756.